

مقصود  
تسليم  
بر سر  
مقام  
۱۰۹  
مقام

مشتاق  
ز دولت  
مقام  
مقام

ابن  
مقام



مقام  
مقام

مقام  
مقام

وبسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المقصد الى من لا اله الا الله اعلم ان علوم الطبيعة  
والرياضات والمنطقيات واللاهيات اما ارضيات فتنظر الى  
والهندسة وليس متفقت الى باطن الحق ولا تدرك ما عليه  
بالحس وجوهها الكليات فانزعا عما يدور فيها ضد الحق والصواب  
فيها اما المنطقيات فانزعا عما يقع في الصور والخطا وفيها وانما  
ما يكون اهل الحق فيها بلا صطلحات والادوات دون المعاني والحقايق  
اذ غرضها تهذيب طريق الاستدلال وذلك مما يشترك فيه النظائر والاهلية  
فالحق فيها مشوب بالباطل والصواب مشوب بالخطا قال بعض الفضلاء  
في نسخة من نسخة التي يسمونها الحابلوا من ابي بكر بن محمد بن عثمان بن كثير  
في فضل منها فليطرح عنها ما يخرج عنها من ابي بكر بن عثمان بن كثير  
الكتاب السنة وشذوذه في تفسيره في النجاشات ان يخلص منها ما بقي  
فيها من طهره الله تعالى وعنه في كتابه في الكاشفة

226 X 12

من العليل  
قوله في نسخة ما اراد بانزيمات الصفات البلية كسب الطبيعة  
والوضعية واقسامها وانما يقع فيها بالصفات مع ان الصفات تشمل لها ولا تغطي  
العام على الخاص الله اراد بالصفات الصفات الوجودية فانها المراد من  
الصفات افلا وقع مطلقا واراها في الكليات كونه مريضا وصورها في  
ام لا بد بانزيمات والصفات كونه كذا لا بالنسبة الى ذاته كما فلا يكون  
احدها واضل في الآخر فلا يستدرك فلهذا يتوهم ان قولنا ما يجوز عليه وما لا يجوز  
شئ من فلهذا يتوهم فلهذا عاينه اليه فاما على ما في نسخة قوله في نسخة صفات الله  
اراد بانزيمات الصفات البلية وبالصفات الصفات البلية وانما يتوهم البلية  
التي تسمى مع ان الظاهر الوجود الشريف من اعتقاد ما يجب ان يقر به عند يوسف الكون والكون  
عدم اعتقاد ما يجب اعتقاده بل هو جهل فاما على ما في نسخة قوله في نسخة صفات الله  
اعتاد وعدمه والكفر هو الثاني لا الاول بل هو مشترك بينهما فقلت للدول رتبة السالمة  
والثاني الموجبة لصفحة الدول افضل في الوجود واقر به منة ومتفقت في الثاني ليس  
التي في الساس وعادة في ثبوت الجوهرية والوضعية والحيثية التي في الحكماء وكذا  
بنوت الصفات البلية كالمعلم والادوات والحدائق في قوله في نسخة صفات الله  
صلاصدها في الواجب اشبه واقر بها وضالها في الثاني فلهذا يتوهم  
ان اثبات الدول اقرب ونقي الكل فيجهد فاما على ما في نسخة قوله في نسخة صفات الله  
اصح في نسخة المتفقت فاما على ما في نسخة قوله في نسخة صفات الله



من غير من ترج الزجر والعدم مجردا لا يتوقف على  
 وجوده اهـ شار بهذا الكلام الى ان يبين ان هذا لا يتوقف  
 على ابطال الدور والتسلل واعترض عليه مولانا في حاشية على ان  
 الواجب للعلامة الدولة ان يبين اننا نشأ من عدم الواقع من الزجر من الوجود  
 بين اننا لا نشأ من الوجود بل من عدم الوجود بل من عدم الوجود  
 ابطال الدور ايضا كان وجه في الجملة اهـ اقول في الاصل  
 الاضطرار لا يخفى على من يتامل في هذا الموضوع اهـ اوجه اوجه  
 ثلثه عن طريق المكاد والاربع عن طريق التسليم قوله لولم يكن في الموضوع  
 وهذا الدليل في استنار والمقدمة الثانية فيه مطوية وما ذكره بالتاكيد  
 دليلها والتعزيز انه لو لم يكن في الموضوعات واجب كانت الموضوعات باركة  
 لكن انما باطل لا يستلزم وجود المكينات بذواتها وهو محال فالتقدم وهو في الموضوعات  
 من الواجب بطرقة متاملة والواجب من استلزام الثاني المحال بدون ابطال التسليم  
 فضحة الاستدلال يتوقف على ابطال التسليم فضحة الاستدلال يتوقف على ابطال  
 التسليم قطعا وانما اكتفى بهذا التسليم لما تقرر ان الدور نوع من التسليم فليس  
 محذور ما يراد بل اقل فيه صرح به السيد الشريف في حاشية المطالع وتقرره ان  
 مثل موقفه على ان موقفه على آفالات في المرتبة الاولى والثانية  
 في المكان واحد فهو خارجا بالاعتبار لا في ذاته في الاولى من حيث انه يتوقف  
 في الثانية من حيث انه يتوقف في الثالثة من حيث انه متوقف عليه وكلتا  
 الجهتين متساويتان قطعا وهو محال وتقرره النظائر ان اريد لولاك بطلان وجود

او كذا في الجواب عن انما يتبادر الى ذهنه من التسليم

وجود المكينات لذواتها وكل يمكن من ذاته فلهذا لم يزوم ذلك  
 يترجم لولم يكن كل يمكن من ذاته الى ان يبين ان هذا لا يتوقف  
 لم يبطل التسليم لم يشبه بالمطالع وان اريد مجموع المكينات من حيث  
 فبها نظر عطف بعد الزجر من عدم الوجود فلهذا لم يرد في الوجود  
 لان الوجود الثاني اثبت ان عدمه المكينات ان يكون في غير ذلك  
 انما لا يمكن ان يكون موضوع التسليم في خط اليد سلسلة المعلومات في الموضوع  
 الخارج عن جميع المكينات في هذه المسألة فلا يكون ذلك بعض مملوكه  
 من اجزاء الجملة لا متاع ارجع العتس المستقلة على مملوك واحد او الكلام  
 في الموتر المستقل بالذات في غير ذلك الخلف من وجهين كلاهما في التسليم  
 غير منقطعة وان كل جزء منها مملوك في غير هذا ما ذكره رحمه الله في اول  
 ابطال التسليم فمتامل غير العزيز قوله ان الوجود الثاني اهـ وهو غير المتفرقة  
 الى ابطال التسليم وسوقنا رايه قوله وان اريد مجموع المكينات  
 قوله مستعمل على ابطال التسليم في غير ذلك اهـ الزجر من الوجود الاول نظر ان الوجود الثاني  
 الغير ذكره في الوجه الغير المتفرقة الى ابطال التسليم فمتامل على ابطاله خلافا  
 بالاستدلال قوله وتقرره ان مجموع المكينات لا يمكن ان يكون  
 الاولى لا يمكن اجزائها ولا لكل يمكن من فاعل مستقل يجب وجوده وتقرره  
 وح اما ان يكون فيها فاعلا للمجموع فلهذا تقدم الراجح على قوله لانه من حيث انه فاعل





فان كانت من خارج كانت هذه العلة متعلقة بالمتعلق  
وكان يمكن من خارج فبعد تكميل الاستدلال وقطع النظر عنه قيل  
ان وجود هذه العلة قبل وجود هذا المعلوم وصحة قطعنا بالادلة التي  
كان يمكن منها فاختصاصه بالزمان المعين دون غيره ترجح ببلد مرجح فلهذا ان يكون  
المتعلق من خارج فلهذا تقرر ان لا يجوز ان يكون متعلقا بها  
علة لكل فانما بعد المعلوم الذي لا يكون علة له الا الى ان ياتي  
لصيق عليها لزم بها يجب وجود المتعلقات اعني بحيث لا ينفك عنها واحد  
وتحت عدمها قوله قبل ذلك الحادث انه حادث الذي هو معلول في ذلك الوقت  
او قبل ذلك الحادث قوله فلهذا الطرف ان يكون قوله قبل ذلك الحادث ان تعالى بوجود  
العلة يكون مع الكلام ان وجود العلة الذي كان قبل ذلك الحادث ممثلا لقرن  
بالحدث فلهذا لا يتقدم بل ان المتعلق هو الوجود المتصف بعلية الحادث  
والواقع هو الوجود المتصف بالجمعية فلهذا سائر الدلائل والامكان على ذلك  
وان تعالى قوله قبل ذلك الحادث يقع بالواقع والامكان يكون الحاصل ان  
وجوده قبل ذلك الحادث ووقع مع فلهذا كان انما هو قبل الحادث والواقع  
هو المتصف بالجمعية بان يكون للممكن متوقفا بالجمعية لا بالجمعية فلهذا سيج  
الامكان من ايجاد الحادث فيجوز ان يختص بخصوصية ذلك الوقت فلهذا  
يلزم الترجيح ببلد مرجح وهو ان قوله قبل ذلك الحادث ان تعالى بوجود ذلك  
الحادث يقع في الماضي او في الحاضر او في المستقبل وللهذا لا يتقدم بل ان المتعلق  
هو وجود تلك العلة التي قبلت قبل ذلك الحادث وان الممكن هو وجوده في حال  
ايجاد ذلك الحادث فلهذا لا يمكن من ايجاد واحد فلهذا لا يتقدم وان

فان كانت من خارج كانت هذه العلة متعلقة بالمتعلق  
وكان يمكن من خارج فبعد تكميل الاستدلال وقطع النظر عنه قيل  
ان وجود هذه العلة قبل وجود هذا المعلوم وصحة قطعنا بالادلة التي  
كان يمكن منها فاختصاصه بالزمان المعين دون غيره ترجح ببلد مرجح فلهذا ان يكون  
المتعلق من خارج فلهذا تقرر ان لا يجوز ان يكون متعلقا بها  
علة لكل فانما بعد المعلوم الذي لا يكون علة له الا الى ان ياتي  
لصيق عليها لزم بها يجب وجود المتعلقات اعني بحيث لا ينفك عنها واحد  
وتحت عدمها قوله قبل ذلك الحادث انه حادث الذي هو معلول في ذلك الوقت  
او قبل ذلك الحادث قوله فلهذا الطرف ان يكون قوله قبل ذلك الحادث ان تعالى بوجود  
العلة يكون مع الكلام ان وجود العلة الذي كان قبل ذلك الحادث ممثلا لقرن  
بالحدث فلهذا لا يتقدم بل ان المتعلق هو الوجود المتصف بعلية الحادث  
والواقع هو الوجود المتصف بالجمعية فلهذا سائر الدلائل والامكان على ذلك  
وان تعالى قوله قبل ذلك الحادث يقع بالواقع والامكان يكون الحاصل ان  
وجوده قبل ذلك الحادث ووقع مع فلهذا كان انما هو قبل الحادث والواقع  
هو المتصف بالجمعية بان يكون للممكن متوقفا بالجمعية لا بالجمعية فلهذا سيج  
الامكان من ايجاد الحادث فيجوز ان يختص بخصوصية ذلك الوقت فلهذا  
يلزم الترجيح ببلد مرجح وهو ان قوله قبل ذلك الحادث ان تعالى بوجود ذلك  
الحادث يقع في الماضي او في الحاضر او في المستقبل وللهذا لا يتقدم بل ان المتعلق  
هو وجود تلك العلة التي قبلت قبل ذلك الحادث وان الممكن هو وجوده في حال  
ايجاد ذلك الحادث فلهذا لا يمكن من ايجاد واحد فلهذا لا يتقدم وان

ال

ان





يقول بوان كان مشتركاً في النبوة فلهذا علم الله  
صانع غراذا اعترف به وما مل منه على ملكوته ويطعم العالم  
علم انه واحد لا شريك له قوله وكونه مجاذا لكل احد بيان على ما سبق من كون شئ  
الواجب من المشهورات التي لم يخالف فيها احد ممن يعتمد به على قوله من المعرفين  
طبر غير المعرفين بالنبوة ليس المراد به غير المجهول بان يكون المعنى يعرف به المجهول وغيره  
لانه غير مدرك لما لا يخفى على من لا في نظم العبارة قوله وهذا مخالفت الملاحظة  
على اننا نصل محمد الشهدى في الملل والملوك في ذكر النبوة السماوية انهم لم يكون  
بالواقع الباطنية والواقعية والمركزية وخراسان التعليمية والملاحظة  
وهم يقولون نحن الله سبحانه على امره احد قوله تعالى انه انى لى بنى العلم الله تعالى ورواه عليه السلام  
صيته وقع ومنه بالوحدة فيما بعد الغزير قوله تعالى الملك في العز ان هذا من سبب تفريق اللو  
انما قالوا انى لى بين ذات الواجب والممكنات لذاته المحصورة للامرانية هو  
من سبب الشيخ الدشوري انى ليس البهرج لا المحال لى بين كل شخص موجود وانما يكون  
وليس بين الحقائق اشتراك الا في الاسماء والاصنام وانه افراد الموت فليس بين  
اوايدلان عندها حقيقة مشتركة قوله في الذات له ذات الواجب بخلاف ذات  
الممكنات والامكان امتياز بخصوصية وح فالجواب ما للذات فيلزم وجوب الممكنات  
لومع المحصورة فيلزم امكان الواجب لتركه وقيل ما بينهما وهو عيان بالوجوب المحصورة  
وكمال العلم والقدرة اوباللمية المحصورة الدورية بمثل ما مر من اوله اشتراك الواجب  
ورويها انما تنفيذا في مفهوم الذات الصادرة على الذات للذات على الذات  
لان وقوعه عليها وتوجهه للذات كما مر في الوجود قوله او الذات عطف على الذات  
وليتبين في قوله الواجب والامكان انما من لوازم الذات فلو قيل ان اشتراك اللى فيه او

[illegible]











رفع الوعد العاشر تنزيهه ان اثبات التوحيد باثبات نعمة الدنيا ودورها  
 اثبت التوحيد بان الله علم صدقهم بالمجرات ولا يشك صدقهم وبعثهم  
 اذا ثبت واجب الوجود وجوب الوجود يستلزم الوعدة اذا التحدى استلزم الايمان  
 فانما واجب الوجود بان الله لا يثبت الا بانه واجب الوجود لا يشك اذا  
 ثبت واجب الوجود بل الله لا يشك بالبعثات اذ لا يخلو عن صدقهم  
 ضرورة ولو لم فالوجوب يستلزم الوعدة لان معرفة الوجود يستلزم معرفة  
 الوعدة ولا توقف بينهما اصله قوله ان التحدى لا يغير لوقوعه الا بالامكان  
 كل منهما ممكن ادراجا من ادراج التوحيد ونفرا التحدى واذا لم يوفى كونه  
 واجبا خارجا عن جميع الممكنات لا يمكن اثبات البعثة فلا يكون اثبات البعثة  
 وسيلة للتوحيد لانها موقوفة على وجوب الوجود الموقوف على الوعدة  
 فان ثبت الوعدة بها دونها مل ما جاب بان هذا التوهم ليس بشيء بل هو  
 محال في نفسه فلا بد من وجوب قوله بالعدم اه والعدم هو كون الشيء غير موجود  
 الى غيره والقديم الزمانى هو كونه غير مسبوق بالعدم وكذا الحدوث فالحديث والقديم  
 كون الشيء مسبوقا بالغير كمن كان من قبل وجوده الى غيره والحدوث الزمانى هو ان يكون  
 بالعدم وكما هو في وجوده الى غير قوله بالعدم عدم المسبوق اه هذا باع  
 انما يثبت الحرية الحقيقية عند التزكية فيكون له الوعد اه انما هو اصلها قوله بان  
 هذا باع رتبة الاشارة وانما تربية الخالقين بان الله تعالى لم يخلقهم الا  
 فاعلم عبد التزكية فيكون له الوعد اه الرضا وانما جعل الشر نفعا لان الخلق لا يخلو  
 انما ان يكون حرا او مزايا لكونه لفظا في جانب الاولاد لئلا يزداد الشر نقصا في حقهم  
 فيصعب قوله في التمسك به علم ان الله لا يخلق الخلق الا على الوجه الذي يرضاه  
 في خلقه

واختلوا في وعد القدامى وانما وصفه في التمسك به من زوايا وعد القدامى وانما  
 حتى جعلوا التوهم والتوهم والافلاك عند ما هو المعنى من قوله وعد القدامى من قوله  
 الصفات زعمانهم انها غير الذات ولا بل الله تعالى وعد القدامى من قوله  
 الصفات ثم اعلم انهم التمسك به ان الله لا يخلق الخلق الا على الوجه الذي يرضاه  
 التمسك به الوعد لا يصدر عنه الا وادخولوا في خلقه والتمسك به الى قوله الوعد  
 التمسك به المعترضة قال الحكيم لا يصدر عنه الا ما هو مقتضى الحكمة وصدقه الحكمة  
 ينبغي ان لا يشر الى العبد والسيطان فابل الله ان لا يخلق الخلق الا على الوجه الذي يرضاه  
 الا ما هو مقتضى الحكمة والتمسك به الشر الى قوله بعض الامم اه والله لا يخلق  
 قوله لا غير بان الله لا يخلق الخلق الا على الوجه الذي يرضاه ووجه قوله الى قوله  
 في قوله وعد القدامى وعد القدامى من قوله وعد القدامى من قوله وعد القدامى  
 قوله فمنهم التوبة اه وهم طائفتان الاولى الرضاانية التوبة دون التوبة فانهم  
 لا يتحولون بوجوب الهوى واجبه الوجود ولا يصحون الا بالتمسك به التوبة  
 التمسك به عليها اسم الله بل اتخذوها على انفسها في انفسها والاولى الملكة  
 او الكواكب وشغلوا بتعظيمها على وجه العبادة توهموا بان الله لا يخلق الخلق الا  
 في شئ المواقف والتوبة نسبة الى الشئ وموصف واحد الى واحد فثبت التوبة  
 الى واحد وعند النسبة على غير التماسك واذ التماسك شئ وهم طائفتان الاولى  
 منسوب الى ان اسم رجل كان ثانيا والرضاانية قوله توبة سببه الخيرات وطلبة اه  
 وفاداه طاهر لله عز وجل والوضوح على وجهه الى وجهه فليعلم ان الله لا يخلق  
 وكانهم ارادوا ان يخلقوا في الدنيا فليعلم ان الله لا يخلق الخلق الا على الوجه الذي يرضاه  
 يصرفان انهم في هذه الصفات فيكون ان يكون موصوفا ليس بوضوح فابل الله  
 قوله في قوله وعد القدامى من قوله وعد القدامى من قوله وعد القدامى  
 ير من غلب فيه ذلك فتمحى الله عنه بل المراد انه موصوف بالشرور

ط  
 دن





ما اذا انتهى انتهى الجسم فتأمل عزيز قوله ثبت اه فلهذا عدم الاتصاف  
 على طريق السلب كما في قوله لا يخصه اه الاتصاف ببعض عزيز قوله لا يقال  
 واداه اراذلة من المحذور والاتصاف ببعضيات الجسم دون البعض  
 كونه على بعض الاشكال دون البعض وهو لا يصح ان كان ذلك يخص  
 والترجع بل يرجع ان كان ذلك يخص واداه الاتصاف الواجب بالصفات  
 التي اعتقد اهل السنة والجماعة دون اضداد تلك الصفات مثلاً  
 الواجب بالحيوة دون الحماة وبالعلم دون الجهل وبالقدرة دون  
 العجز ونحو ذلك فان في ذلك الفيلزم ما يلزم منه بانه ان كان ذلك يخص  
 يلزم اصح الواجب على ذلك المخصص وان كان المخصص يلزم ترجيح هذه  
 على اضرادها والحوار انما يختار الشئ الثاني والمحذور للمعارضة  
 كما بينه فتأمل عزيز قوله لا يقال هذا واداه تنوير السؤال ان هذا الدليل  
 متوفى وان الواجب يتصف بصفات دون اضرادها ان كان الاتصاف  
 بتلك الصفات والاضداد خاص بها ان كان يخص فيلزم الاصح وان لم يكن  
 فالترجع بل يرجع وتنوير الحوار ان الاتصاف الواجب بصفات لا بد ان يكون  
 وجه الكمال واداه ان يتصف بصفات عنها بخلاف الاتصاف بالصفات  
 فان الصفات الاضراد فيها قد يكون متساوية الاقدام فلهذا منها وتلك  
 قوله اضرادها الصفات اضرادها رجوع على الصفات فتأمل في قوله  
 قوله في اللازم باطل اه وقد ذكر الشيخ في شرحه التعميد ليد هذا الوجه وبها  
 وهو انه اذا كان متجزاً فلهذا ما ان ياور الجزاء وتخص فيكون متشابهاً او

في قوله لا يخصه  
 في قوله لا يقال  
 في قوله لا يخصه

او يرد عليه فيكون متجزاً عليه العزيز قوله ان الخواص في الشئ في شئ  
 بعد غير الخواص للامكان انه اذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة للعلو وللنقل وللغير  
 اما في الطرف والجهة او في نفس الدلالة باعتبار عرضها من جهة  
 قوله تدافع التيارات اه لان الموجودات متجزئة لبعضها البعض فلو كان الواجب  
 متجزاً لجميع الاضداد لكان متجزاً للاضداد التي تتميز بها الموجودات فيكون الموجودات  
 والواجب متجزاً في زمان واحد وهو محال قوله في البعض  
 الدليل في مشغول الدليل اه في اصل التيارات متطابقة محال عزيز قوله في القول  
 فمنهم من اطلق الجسم عن الموجود والجوهر غير العالم والحق المفسر في عالمه  
 منهم المحيية العالمون بانه جسم على صورة شبيهة اردوا شئاً بسيطاً او شئاً بسيطاً  
 والمثبة العالمون بانه جهة العلو وفوق العرش مما سألوه او مما يابعد  
 او عرفتاه مستمكن بان كل موجود جسم او صباهي ومتجزا وحال فيه متصل  
 بالعالم او متصل وداخل في العالم او خارجه وبطوره انما تنفرد بالحيوة  
 والحيوة والجوهر بظاهر قوله فمن هنا اه لاجل ان اطلاق الجوهر بالحق المذكور  
 في اصطلاح الحكماء والمتكلمين قوله ان كرام اه بنية الباق في تشديد الراء وقيل  
 على وزن قدام ونظام كذا في الموضع على العزيز قوله اصدت الذات اه لانه  
 يخالف التعريف واللغة والاصطلاح في الصفات قوله في هذا اه ان  
 اطلاق الجوهر على الله تعالى بالحق المذكور وان كان شاعراً واصطلاح الحكماء  
 لكن لا يجوز ان يكتسب اطلاقه عليه تعالى قوله في اطلاق الجسم اه قوله في الشئ  
 يراد قوله في اطلاق الجسم في قوله في هذا لانه لا يشترط ان يكون متشابهاً

في قوله لا يخصه  
 في قوله لا يقال  
 في قوله لا يخصه

ان له وجهه لا يشترط فيه هذه الناحية من المطلق الجوهري  
 صحة المطلق الجسم فان ابراهم جرحوه وحقائق الموضع المتوكل كما ذكرنا  
 له وجهه اصلا فلا بد من قولهم مع هذا فاما على غير الموضع وادع  
 عليه في صحة العقيدة بان يرفع على هذا ان لا يصح المطلق الموضع والواجب القديم وكذا  
 ذلك مما لم يرد به شرع وجوابه ان ذلك لا يصح وهو من المذاهب الشرعية وما قيل  
 ان الله والواجب القديم الثابت اذ هو والموجود للزم للواجب واذا ورد الشرع بالطلب  
 اكرم بكونه فهو اذن باطلاق ما يراى من تلك اللغة او من لغة اخرى وليدزم  
 وفيه نظر لقطع بتغير المعنى وما ذكر ان اللذين بالث اذن برادفة والزم  
 ممنوع وكيف لا وقد يكونان موافقين للتعريف ولذا شك في صحة المطلق  
 مثل في كل شيء ويظهر فالحق المودة والحق في عدم جواز المطلق اللازم  
 وقيل انما يطلق على الله تعالى انه يراى في الثاني وليس له الطبيعة  
 العالم بالصحة ان في من يغيب الشك كذا في حاشية الفاضل الخالي اقول قد ورد  
 الحديث المحدث المطلق على الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 الصدوق المبرر في الله تعالى عنه عبد العزيز قوله اما محتمل فلهذا بهما انهم  
 وان اطلقوا على من يجوز به المطلق على الله تعالى ذلك الموضع بالحق الموضع  
 والاصح في حاشية عننا ويا قوله بالحق المشهور به وهو الجنب قوله كل موجود  
 الموضع ان الواجب موجود عبد العزيز قوله كل موجود واما البرهان في الموضع لان الجرم  
 موجوده ليس بجسم ولا خارج قوله كونه جها او غيره ففان الجسم الفاضل  
 به ترتبه الى ابراهيم فالله تعالى كل التعبد في غير اصد بها بل هو في الثاني في كل  
 ما لا يخفى عليه من مباديهم والافاضل هذه صفات في غير الموضع كما جرحه عبد العزيز

في  
 الموضع

عبد العزيز قوله او حال وفيه ايضا تام في اللعل غير قوله اما مع ان ابراهيم جرحوه  
 ان كيف يكون من هذه المنفصلة في صحة الحكم انها ليست المركبة من الشيء وتنفصه عبد العزيز  
 قوله او ليس بجسم او في غير محصورة في العنصرين بعد بل القسم الثالث ايضا مقصور على  
 قوله كل موجود بهما دليل ايضا موافق لاول وعدم الكراهة في ان بالجهة والمكان  
 قوله انها في تاه اعلم ان اليقينات كلها طيات لا يجب العمل بها ثم يوافق العقل  
 القطعية لان التوقيفات كمثل الميزان والشرار والحذف والتقصير والنسخ ونظاها  
 في قولها في المودات والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف والتعريف  
 لا يحل شيئا منها فاذا تعارضت فالوقوف اولى وان لا يتوقف فيجب التاويل على الروايات  
 قوله سلم الله ان يكون الاول اسلم من الثاني فلو انما في ذلك اعتقاد في حاشية الموضع  
 من العلم قال الصدوق رضي الله عنه في ذلك ادراك وادراك والاصل في حاشية الموضع  
 غير ممكن على ما هو المذهب في ترك التكليم فيها سلكه عن حكمه ما يرد الله سبحانه انما يكون  
 انما في الحكم من اللوح فانه مجسم مادة المنة للمعربين ولم يبق في الموضع فانه لما في  
 اهل البصر واللاهوت ومثلكوا بالمشابهة وادراكهم الباطنة اضطر العلماء الى التسليم  
 فيها والنسبة عنها الطالبة للقوالهم الغدسة وحملوا على الموضع الصحيحة المطابقة  
 بلح العقلية الموافقة للعلة واستعمال اهل اللسان وارباب البيان مع عدم القطع  
 بان ذلك مراد الله تعالى التبع كذا في العقيدة على الحقيقة وشره فاما على عبد العزيز  
 قوله وما يعلم تاويله اما انما في نفي الموضع في ارب تتأخر امره وباتت في ظلال  
 ان في غداه وبمبدأه فوقي ايديهم يد رسول الله وانما لب الى التبعينها على ان  
 البيعة مع رسول الله بغيره مع الله كما في قوله من يطع الرسول فقد اطاع الله وبالنسبة  
 للملازمة او الحفظ وبالمبدأ العدة ونسبة المداواة الكمال وبالنسبة ايضا العدة

٢٠

فان لم يزل العدة باليه كثر وباليس كثر لئلا يلبس الله اطاعته وامره او جانيه واما الله  
 فانه اول اول منها بالحوال بين ركنين او انها مستعدة للثبوت في الدلالة فلما  
 اشارت الى ما علم انها ليست وثنية وحمل ان رتبها على انها اودت كونه تنج  
 صالح السموات والارض واما الحديث الثاني فانه ان الله تعالى انزل الى السماء  
 الدنيا في كل ليلة وفروا بينه في كل ليلة فيقول على ما يات في قوله عليه السلام  
 فاعزله فتاويله ان النزول تحول على التلطف والرحمة وخصه بالليل لانه مظلم  
 الخوف وادخا التواضع ووقت الخفض والعباد واما الحديث الثالث فانه لما علم ان  
 الصورة لما يطلع على ما يجهل بواسطة الكليات الطارئة على الشئ وليكن في الكيفية  
 او الصورة المعنوية كما يقال صورة المتكلمة او المراد منها الثاني في قوله كما ان الله صمات  
 من خلقه والعلم والعدة والدرادة والجمع والبصر او الكلام النقيض والخلق الى غير ذلك  
 كذلك لا يزم هذه الصفات الاسما على مذهب من يقول ان الروح الان في ليس جسم  
 ولا جسماني ليس به افضل من البدن ولا في ج عنه ولا منفصل عنه كما هو المذهب في الفلاسفة  
 تعالى وقد سن ذلك واما الحديث الرابع فانه قوله تعالى قطا الله ارجس جسم في  
 رواية اخرى يقع رتبة فيهما قد سمي فيزوي بعضها الى بعض وقول قطا الله ارجس  
 وذكر في رواية اخرى في الناس واما النار فليست في بعض الله تعالى جلد فيها واول  
 ان وضع القدم ثمانية عن ثمانية الله تعالى ايات بقرته واما الحديث الخامس فتاويله  
 ان المراد بالضمي اظهار تبارك الطفو والخلق ويدر والنوازل عارية في كثرته واول  
 الى درجة القبول والوصول واما الحديث السادس فتاويله ان المراد بوقوع الصدقة  
 في كفة ثمانية بها فان من فريده شئ عليه التبر فهو ملزم وقوله غير ذلك شارة الى  
 الاثبات والادبات الواقعة فيها اثنان في هذه الدلائل ومن كان قد مر رتبها  
 في علم الباطن كما ان كثر ما وقع فيها اثنان في الدلائل على التمثيل والتصور فوضعا  
 على الحاشية ونسبها على الكثرة ونسبها على الحاشية في الجازم اياها خزانة الخلق في حاشية

حياتي على يومين كما رايته فذلك بالماثل فيها وجعلها على ما يليق به والله المستعان  
 قوله فان قيل اذا كان الله تعالى الحي ان تتركه انما كان من الذي انزل في جسم  
 والجنة واخر كان الله تعالى بالحوال العباد بين اثنين ام فريده بهذا الامر في قوله  
 الله تعالى واولاد في رسول الله صلى الله عليه واله لم يولد في يومين واولاد في يومين  
 على ما هو في الصانع ورواه في غير ذلك مما ذكره في مواضع الحديث من كتاب  
 وسن رسول الله صلى الله عليه واله في بيان ما ينشئ في الدنيا واولاد في قوله تعالى  
 واولاد ما يومين الحديث من التوجه الى العلم عند المراجعة في الحديث الى ان  
 في قوله ان كلدم الله تعالى وكلدم رسول الله صلى الله عليه واله في مواضع الحديث  
 العامة فلو ذكر في هذه الامور في قوله من الخلق ولو خوار في الصلاة في الحديث  
 على انهم يحولهم الى ان يكونوا من خلق الله تعالى في قوله تعالى فلو خوار في الصلاة في الحديث  
 فيهمون التزهر عن التبيين ان الحقيقة الدالة على انزل الله تعالى من سمات الخلق  
 وبالجمل كما رايته تعالى على ما هو لم يغير صغيرة والبرية الا انهم باق في قوله تعالى  
 وقية لهمون منها تزيه الله سبحانه عن سمات الخلق في قوله تعالى تزيه  
 لانهم كمال فيهم عن سبل الرشد واولاد الهاد الى طريق الصدق وقوله تعالى  
 بارفع عطف على نصيح والضمير الى الله تعالى في قوله تعالى تزيه الله سبحانه  
 سبحانه وتعالى في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى تزيه الله سبحانه  
 في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى  
 السفليات في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى  
 قبله الصلوة فان بعض الجهات اختصاص بعض الاشياء بسماء كالوعاء وقوله تعالى في قوله تعالى  
 والصلوة الى القبة والالتجاء ببعض الكثرة والادوات وغير ذلك وهذا المحقق  
 عليه الله تعالى لا يعلم غيره ولما لم يزل في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى  
 قوله بقرات الدلائل في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله تعالى







على اختلاف المنهيين ثم اعلم ان هذه الزمة انقوت على ان الحادث العام بذاته  
 حادثا وما لا يقوم بذاته من الحوادث ليس محتملا للفوق بينها كذا في شرح المواقف قوله  
 وهذا ينبغي ما ذكره اه ارعاه من ان المنوع هو اتفاق الواجب بالحادث بمقتضى الموجود  
 بعد التعمد لا بالسلب والاضافات والصفات الحقيقة ينزفها ذكره الامام في الاثر  
 لدن على محل النزاع وتوضيحه ما ذكره صاحب المواقف حيث قال ولا بد من قبل النزاع  
 من الجحيم من تحريم محل النزاع ليكون التوارد بالنسبة والابتداء من الجانبين على واحد  
 فتقول الحادث هو الموجود بعد التعمد واما ما لا يوجد له وجودا ويجوز لئلا لم يتجدد ولا يقال له  
 حادث فثمة اق الا اول الدحوال ولم يحول كجزء من الوجود لا بل هو الحين المجرى في ذاته  
 قال بتجدد السمات بتجدد المعلومات التي في الضافات والسبب ويجوز تجدد  
 التام من العقلية يقال انه تعالى موجود في العالم بعد ان لم يكن محالاً في السلب  
 فمما نسب الى استحالة اتفاق السائر بتكليفه بحدوده كما قولنا انه تعالى ليس جسم ولا جوهر  
 ولا عرض فان هذه سلبية بحدوده والواجب فانه تعالى موجود مع كل حادث ويزور عنه  
 هذه المعية اذا عدم الحادث فقد تجدد له صفة سلبية بان كل واذا عرفت هذا اليزور  
 ذكرناه فقد استلقت كونه تعالى محتملا للحوادث ارا للموجود بعد عدمها فيمنع ظهور  
 من العقلية من ارباب الخلل وغيرهم وموجبه للجوس والبراهية التي رويها في هذا حال النقص  
 ما ذكره الامام في الاثر على جميع الطوائف اندفاعا لها فاما مل فخر الرازي قوله تعالى في قوله  
 اذ خلق الخلق من قوله وقال الله اه لانهم على جميع النوق قوله هم اه وهذا اشارة الى دفع  
 ما ذكره الاقمام على العقلية من تصدير قوله وهم لا يقولون اه اعترض على الامام باين  
 استدلاله بقول الله ان اضافة الجبلية والمعية والبعديّة فانه تعالى بالذات الى الحادث  
 الثاني لا يسمي للاستدلال على كونه الواجب محتملا للحوادث لان الحادث هو الموجود بعد التعمد

وهم لا يقولون بوجود كل الضافات فليعلم من القول بحدوث بعض الضافات  
 على كونه تعالى محتملا للحوادث لم يزل ان يكون هذه الضافات مما لا وجود لها وانما يلزم  
 ذلك لوجوب كل الضافات وليس فليس فاما مل فخر الرازي قوله قد يتبادر  
 تقرير التمسك ان المصحح لقيام الصفة بالواجب كما لا يخفى اما ان يكون كونه صفة مطلقا  
 من غير تقييد بالتعمد والحدوث فيتمثل القديم والحادث واما ان يكون كونه صفة في قيد التعمد  
 بمعنى كونه غير مسبوغ بالعدم وهو ان لم يشمل الحادث لكنه لا يصح فيها لانه على الصحيح  
 ان يكون صفة للمؤثر في الصحة فاذا استغنى الثاني عن الاول فيصح الاتفاق بالحوادث  
 فيجوز كونه تعالى محتملا للحوادث فاما مل فخر الرازي قوله ما به الصفة فانه لا يكون الواجب محتملا للحوادث  
 لا يتصف بها قوله تعالى ان يكون اه ارا الصفة القديمة والصفة الى ذاته قوله تعالى هم لا يعلمون  
 المصنفون ان يكون التعمد شرطاً في صحة قيام الصفات بذاته تعالى وشرطية العدميات  
 لا يشر المؤثر جانبا والحدوث مانعا من التعميد بذاته تعالى ما لا يسلم على اتفاق الاول  
 فتأمل عبد العزيز قوله لا يصح المائلون اه وهم المجهلون قوله بوجه اه اربعة قوله الاول اه  
 الثاني ان الاول باختيار الثاني وادنى في باختيار الاول وتزوره ولو سلم المصنف  
 الشيخ الثاني ولا يلزم كون العدم اجزا للمؤثر لان العدم شرط للحدوث والحدوث  
 يمتزج للمؤثر جانبا واختيار الاول فتقول ان كونه صفة وان كان شاملا للحدوث كمن  
 الحدوث مانعا من ان يتوهم بذاته تعالى او يكون كلاما على اختيار الشيخ الاول قوله  
 ان كان صفة وان كان شاملا لكن التعمد شرط او الحدوث مانع قوله وجه التزم  
 قوله ان صفات الواجب لا بد لها من الكمال والحادث لا كمال لها لانه  
 بالعدم فلا تصف الواجب بل يلزم ان يكون عليه التوقان او يتحقق بالعدم  
 يتحقق قوله قوله لا يسمي للاستدلال على كونه الواجب محتملا للحوادث لان الحادث هو الموجود بعد التعمد

على وجه ما ذكره الامام في الاثر على جميع الطوائف اندفاعا لها

الزم عليه فمما مل من البرزخ قولنا من هذه المدة ان يمتنع ككارة غير مسموعة قوله  
 ان البرزخ حادثا وهو كون المخلوق صفة الكمال نقضاً لغير قولنا بل يكون فيه العبارة  
 نوعاً فمما مل من البرزخ قولنا الواجب ان يكون صفة ما بالحدث بعد ما لم يكن  
 متصفاً به قوله فيكون حادثاً انما يتصور منه لان كل ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث  
 قوله بالحدث انما هو حادث في ذاته متصفاً بغير قولنا بالحدث تغيره انما يتصور منه لان  
 وانما قال ان الدال ليس له الحادث بل هو الحادث بل هو الحادث بل هو الحادث بل هو الحادث  
 متصفاً بقوله انما هو حادث في ذاته فافهم وهو الكرامة فيكون غير البرزخ قولنا او تارة  
 ان اريد بالبرزخ غير حصول الصفة كما بعد ان لم يكن فهو اول المسئلة (اذ لا معنى لتمام  
 الحادث بذاته تعالى فليكون قوله كذا غير صحيح بل هو حادث في ذاته المطلق فيقول  
 قوله في الصفة مسموعة انما هي فائدة المعلوم واللازم بهامى قوله لطريق الاختيار فليكن  
 الحد ما في غير اوقات مخصوصة بوجه الحادث فزاد انما يتصور قولنا نصف الحادث ان  
 اريد انما يتصور بالحدث قولنا وجه المعلوم ان ذلك لان المتضاف اليه  
 بصفة نسبة بينه وبين تلك الصفة فتتحقق انما هو يتحقق المنسبين فيلزم لوجود الحادث  
 في الدال هو محال عند البرزخ قوله في نفسه بوجه وجود ذلك في الدال انما لا يتضاف لشيء  
 الصفة والذات والنسبة لا يتحقق بدون المنسبين في نفسه قوله وجه المعلوم ان  
 وذلك حاصل الجواب ان المستدل لم يفرق بين جواز الازلية الحادث والازلية جواز الحادث  
 والى الازلية هو الاول دون الثاني وما نحن فيه هو الثاني دون الاول قوله لوجود الازلية  
 عطف على جواز الازلية انما يتصور في الدال بل هو جواز الازلية الحادث قوله انما لا  
 في الدال بل هو جواز الازلية انما يتصور في الدال بل هو جواز الازلية الحادث قوله انما لا  
 مقدمات ادعى ان لكل صفة حادث في ذاته فانه في ذاته الحادث في ذاته الحادث في ذاته  
 في ذاته وبوجه الازلية لا يخلو عن الحادث فهو حادث في ذاته الحادث في ذاته الحادث في ذاته  
 المقدمات الاول والثاني في الثاني في الثاني فمما مل من البرزخ قولنا انما لا  
 في ذاته الحادث في ذاته الحادث في ذاته الحادث في ذاته الحادث في ذاته الحادث في ذاته

قوله في الصفة مسموعة

حوز الازلية الحادث ان لذن المجهول منها هو الحادث غير قولنا بل هو الحادث  
 فهو جازم قوله فليكن انما يتصور الحادث انما لا ليس مسموعة بل هو الحادث في ذاته الحادث في ذاته  
 سند للمنصحين المذكورين في الشئ وتوضيح ان اريد بالصدقين ما هو المتعارف به يكون  
 عليه وصديقه فليكن ان الشئ لا يخلو عن الصديق والسند لعدم الدال في القدم والقدم  
 مع تقدير جعلها في صفة المجهول خاصة بوجه وجودها صفة للمجهول ولا يحتاج لصفة  
 لعدم الحادث قبل وجوده في ذاته حال عدم القدم والحادث في الدالين في الحادث  
 فلم يثبت قوله في الدالين عن الصديق وان اريد بالصدقين مجرد ان في صفتها  
 سواء كانا وجوديين او احدهما وجوديا والاخر غيرهما فليكن ان ضد الحادث  
 حادث والسند هو عدم الدال في ذاته القدم والمحدث على تقدير اطلاقها على المجهول  
 انما لعدم قيامه بكونه غير مسبوق بالوجود فيكون قد بيا واما الحادث في ذاته كونه  
 غير مسبوق بالوجود فيمكن ان يكون القدم الدال في ذاته هو ضد الوجود الحادث في ذاته  
 خبر بقوله فان القدم فلم يثبت قوله ان ضد الحادث حادث وذلك انما يتصور  
 في الحادث ولا يثبت من الوجود كذا في الدال انما يثبت قدمه انما عدمه فاقول  
 ان امتناع روال القديم ليس متعلقاً بالانما هو في الموجود خاصة لا بغير روال القدم  
 الدال في كل حادث فمما مل من البرزخ قوله باعبار كونه غير مسبوق له فيكون ذلك المجهول  
 عند البرزخ قوله في روال القديم ان عدم الحادث قوله في روال القديم ان عدم الحادث  
 انكم ذكرتم ان ما يثبت قدمه انما هو في نفسه فكيف يخلو القدم على المجهول لا يخلو  
 في الوجود وتوزع الجواب ان ما ذكرنا انما هو في الموجود انما لا عدمه فان عدم الدال في ذاته  
 بالحدث قوله الفصل الثالث في الصفات ان هذا الفصل مشتمل على ما جرت به سيرة  
 لان في هذه الصفات (١) لا عدم من الحكي او المتكلمين قوله في ذاته لانه مقدمه قبل  
 البتة ووجه خلاصة قوله واحد جوده انما لا يكون له وجودا لانه ما ذكرنا في  
 في الصفات انما لا عدم من الحكي او المتكلمين قوله في ذاته لانه مقدمه قبل

كلمة

الى ان يراى ان النبى الامور صالحة لا بد من المضاف الى توارى في الوجود  
ار الصفات المدخلة فيها الغير والى بين الصفات والافعال  
الادوات والاشياء باذات والافعال بالادوات قوله مثل كونه اه  
في الاربعة الاول من الصفات وهو الوجود العظيم والوجود والوجود  
الافرة من الادوات وهو القابض والبارط والافق قوله وانما الخلق  
من الصفات النبوية واعلم ايضا ان النزاع في العلم والقدرة التي هي من الصفات  
والملكات لما هو صواب ان الله تعالى ولم يوصى اذ لم يوصى ولا يخل  
الشيء والله تعالى عالم وله علم انى شئ لم يوصى ولا يخل البقاء ولا يفر  
ولا يكتسب وكذا في سائر الصفات بل النزاع في ان كان للعالم متاعا هو عرض  
قائم به فانه عليه ما وثق به من المتاع العالم علم هو صفة اذ لم يوصى به زيادة  
عليه وكذا جميع الصفات فانكروا الكفاية والمعرفة واثبتوا اهل الزمان والجماعة  
قوله في له صفة اه في له صفة هذا الخ من الصفات واخواتها بان يقال  
انه كسب له كسب عبد العزيز قوله مع اختلافه في الكمال كونه فانها ثابتة عند المازنية  
وان قلنا في القدرة والقدرة على الاشياء قوله كسب التلقا اه في التلقا ل  
الحق من المازنية والاشياء وليس المراد به التلقا في الوجود مطلقا فانه غير صحيح  
كما يظهر بالتأمل في قوله عن الزمان اه في كذا التلقا في الصفات بعضها  
مع بعض ان بعضها لم يوصى عن بعض عبد العزيز قوله وهذا اه في الزمان في  
قوله وهذا لفظ اخر زعم اه في الزمان في ثبوت انما لم يوصى عليها اه في قوله في  
بعضها اه في قوله في بعضها تعلقوا بالعدل بانهم موقفة قد عاينهم من  
حيث لا يدرون تعطيل ذات الوجود في الصفات قوله صفة في له واعلم  
ان الله تعالى عليه في الكفاية في ان الحق في القدرة والمعرفة في الصفات  
جعل الله بالاولين الاولين في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات

الصفات وعدم زيادتها لم يوصى من الوجود التي يتبعها كغيرها من الصفات  
سواء بعض الصفات والصفات وانما قال عندى ان زيادة الصفات وعدم  
زيادتها وانما لم يوصى بالصفات ومن كونه الى الكشف فانما يوصى له  
ما كان غاليا على اعتقادهم كمن ينظر البكر ولا يرى ما ساقى اعتقادهم في  
لغيره والصفات في هذه المسئلة ان الله تعالى لم يوصى له في قوله في الصفات  
بجدة في غاية بذاته او موجودة بذاته فان العلم بذاته في قوله في الصفات  
بذاته ان الله تعالى لم يوصى له في قوله في الصفات بل قد يكون عن كذا في الصفات  
فانه قائم بذاته وموجود بذاته حلى قوله في الصفات في الصفات في الصفات  
قوله في الصفات في الصفات لان الموصى هو العلم بالصفات والصفات  
الواجبة لم يوصى من الصفات فلهذا يكون اعراضا عن جميع عبد العزيز قوله في الصفات  
في الصفات والمعرفة ومن يوصى في الصفات بالصفات النبوية  
واما اهل الحق بالصفات لم يوصى ان الله تعالى صفات قوله في الصفات اه في  
العالم قوله في الصفات اه في العلم قوله في الصفات اه في الصفات قوله في الصفات اه  
واعلم ان جماعة من الملثمة زعموا ان العلم صفة حقيقة ذات العلم  
فهم ثلثة امور ذات العالم وصفة التي هي العلم والمعلوم واثبتوا العلم  
الباقي في العلم والعالم في العلم ولم يوصى ان ذلك التعلق في العلم في الصفات  
لو حكمنا في الاول يكون هناك لربما انور وى ان في صفات امور في الصفات  
قوله وقد عرفت اه في كذا في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات  
واعلم ان هذا الامام باخبر اوله بعد اثباته في الصفات في الصفات في الصفات  
المسألة بالاولى في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات  
لهم من الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات في الصفات





له علم كان يصل ولو لم يكن له قدرة كان له عز وجل ولو لم يكن له صورة لما لم يكن له صورة  
وكانت بين هذه الصفات وبين هذه الصفات **المقرنة** اهـ وتقرره  
فيما نحن فيه انهم لا يرضون بان لا يكون لهم القدرة على ان يبدوا فيهم شأنا  
العام بل يعلم بل يتفكرون في صفات قائل فيلزم من قولنا ان شأنا العالم  
يعني انهم لا يرضون بان لا يكون لهم القدرة على ان يبدوا فيهم شأنا العالم  
بل يعلم وانما قدره بل بيان هو غير الصفات وسماها انهم ايجاب  
العدل والتوحيد في غير قوله ولا يرضون ان يكونوا اسرارهم وزايرة  
غيبية قالوا الاول من تكلم به في الزندق في بعض المروب وكان صاحب الغيب قال  
من جاني براس فله غيبية درهم فيزر رجل وقيل رجل ان العدو فاعطى غيبية  
درهم ثانية فتقتل فكل ربه عليه فقال الزندق انما يرضون ان يكون اسرار  
براس وزايرة غيبية فله درهم فله درهم انما لم يداني قوله ان انما في قوله  
فانما بها بالنسب وانما في غيرهما من الصفات لعدم القابل بالفضل قوله ان القوة اهـ  
ذو القوة هو القدرة فانما في القوة التي هي القدرة يدل على ما يربطها للذات  
قطعا كما هو من غير بل الحق فمما لم يعد في قوله انما في بعض الصفات وانما  
اهل السنة على اصد الطريقتين اربعها مخرجة على طريق الخلافة وبعضها على طريق  
المقرنة واما انما في قوله فله درهم فله درهم وانما كانت مخرجة لانها لو صدر  
في طلبهم قوله على اصول فله درهم فله درهم انما كانت له صفات لم يكن واجبة  
بل مكنية لوجه احدها لان الصفات تتأخر الى الموصوف قاتية به والادعاء والقيام  
بالغير نيا في الوجب والثاني قد تقرر بان ان الواجب اصد فله كانه واجبا  
تقدمت وذلك على قوله فله درهم فله درهم انما كانت كالموصوف لوجه احدها  
انما الحل مستند الى صفاته في قوله فله درهم فله درهم انما كانت كالموصوف لوجه  
صفات كمال فيهم انما كانت كالموصوف لوجه احدها انما كانت كالموصوف لوجه احدها

الاستحالة في ثبوت صفته كغير الصفات انما كانت ان عالمية كما مثله واجبة الواجب  
خورد فيهم كونه عالمية غير الصفات ان الواجب غير صفته فله الذات عند العلم  
استحالة تلبية صفته في شئ غيره الذات علم ان القول بتعدد القدر كونه بالذات  
ورويانه للتفاير بهم فلا تعدد ولو سلم كل اولي كمال اذا كان نفسه  
ولو سلم فلكو اجماعا فتعد القديم مع عدم عدم المسبوقية ولو سلم قول الذوات  
خاصة كما لزم النصارى قوله انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا  
المقرنة والرافعة فخره اهل السنة على طريق الحكمي والمقرنة كان الشئ يوجب  
الشئ على ما صح به بعضهم انما في الدنيا على طريق الحكمي ودان الثاني على طريق  
المقرنة فمما لم يعد في قوله فله درهم فله درهم انما كانت مخرجة لانها لو صدر  
اهل السنة الى شبه النصارى في الصفات لا يصح ان اصد اهل السنة في  
لما نتر الصفات ولا يرتبط قوله افعالها بذلك لا ينبغي في الموصوف لوجه احدها  
ان يقال في قوله فله درهم فله درهم انما كانت مخرجة لانها لو صدر  
المقرنة والشئ لوجه احدها انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا  
الثاني عالمية وقاد رتبة واجبة فله قبيح الى انما في الدنيا انما في الدنيا  
فيلزم ان يكون هو انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا  
الشئ الثاني من الوجه الرابع المذكور فيها فتفقت في الشئ في المقرنة والقيام  
من كلام المواقف وتقرر ان الوجه الثاني في الشئ في المقرنة وكلام الشئ لزم  
انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا  
عند العزيز قوله فله درهم فله درهم انما كانت مخرجة لانها لو صدر  
ذات انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا انما في الدنيا



على قدر التسليم فقام على عبد العزيز قوله ثم صارت له حجة في حقها هذا التسليم  
توزع الحكماء لغيره لولا تحققها وانما هي من الزعم كما هي واجب كونها كما  
والاصار الواجب مكنى للزعم الذي هو راي صحتها فليزوم كونها كما بلاتها  
لقيامها بانه وقام عليها بالمتعارفين الممكنات اليه كما بلوا كونه وقد رتب  
في قوله ان يكون اه ارجح ان يكون الصحت انما هو واجب لغيره بل في حقها  
الواجب قوله ان يكون انما هو من الزعم كما كانت على لغيره وقدر  
بانه كما فيكون محتمل في صحتها لغيره قوله انما هو من الزعم  
الواحد كما بلوا وقام عليها فانه فليزوم انما هو عليه قد يناسب في رتبته العلم والحق  
فليزوم قوله انما هو من الزعم لكونها الواجب كما بلوا وقام عليها فانه فليزوم انما هو عليه  
قد يناسب في رتبته العلم والحق فليزوم انما هو عليه قد يناسب في رتبته العلم والحق  
حاصل الوقت قد رتب من جانب الحكماء لزم كونها كما بلوا كونه وقد رتب  
في قوله ان يكون اه ارجح ان يكون الصحت انما هو واجب لغيره بل في حقها  
الواجب قوله ان يكون انما هو من الزعم كما كانت على لغيره وقدر  
بانه كما فيكون محتمل في صحتها لغيره قوله انما هو من الزعم  
الواحد كما بلوا وقام عليها فانه فليزوم انما هو عليه قد يناسب في رتبته العلم والحق  
فليزوم قوله انما هو من الزعم لكونها الواجب كما بلوا وقام عليها فانه فليزوم انما هو عليه  
قد يناسب في رتبته العلم والحق فليزوم انما هو عليه قد يناسب في رتبته العلم والحق

التي هي من الزعم فقام على عبد العزيز قوله ثم صارت له حجة في حقها هذا التسليم  
توزع الحكماء لغيره لولا تحققها وانما هي من الزعم كما هي واجب كونها كما  
والاصار الواجب مكنى للزعم الذي هو راي صحتها فليزوم كونها كما بلاتها  
لقيامها بانه وقام عليها بالمتعارفين الممكنات اليه كما بلوا كونه وقد رتب  
في قوله ان يكون اه ارجح ان يكون الصحت انما هو واجب لغيره بل في حقها  
الواجب قوله ان يكون انما هو من الزعم كما كانت على لغيره وقدر  
بانه كما فيكون محتمل في صحتها لغيره قوله انما هو من الزعم  
الواحد كما بلوا وقام عليها فانه فليزوم انما هو عليه قد يناسب في رتبته العلم والحق  
فليزوم قوله انما هو من الزعم لكونها الواجب كما بلوا وقام عليها فانه فليزوم انما هو عليه  
قد يناسب في رتبته العلم والحق فليزوم انما هو عليه قد يناسب في رتبته العلم والحق

باب

باب

باب

باب

موجب بالذات فذلك يكون الذي يقتضيه بالذات  
مصنوعة ودعوى ان كليات الصفات محال وايضا بغير الصفات  
انتهى عند النزول كالتأنيث وهو لا للمقولة اه بغير كذا الوصف البارز  
بالعلم لثبوتها العالمية ولديها ان يكون واجبة اذ لو لم تكن كانت مسوقة  
بالجمل ولذا فتقوى الى قائل يحول عالمه لان ما هو مسوق بالغير لانه لا يفاعل  
وكذا ما عليه شامحا ولذا كانت واجبة لا لتعلق الشيء بخاصية لا لتعلق  
بالعلم فصح ان يقال علم بلده علم والذات كانت معللة بالعلم بل هو علم بالذات  
بغير عالميتها فانها جارية مسوقة بالجمل فتارة من التحصيل الى الجواب  
لذلك ان العالمية امر واداء العلم ولو سلم فالعلم ليس علمه لها بل ندرم لها  
ولو سلم ان العلم علمه لها فلذلك ان الوجود بغير كونها واجبة الوجود لذاتها  
ليتمتع تعليلها بل يخفى امتناع صفات الذات عنها وهذا الخفى مراد في حق صفاتها  
كما هو الذي ينبغي كونها معللة بصفة ناشئة عن الذات فان اللازم للشيء  
قد يكون بل هو وسط وقد يكون بوسط ومن ادعى خلاف ما ذكرنا فحول الى البيان  
قوله تعالى في شيئين الاول اه من حيث الوسط بين الوجود والعدم والمرتبة بالمال  
قوله بصفة ناشئة الخ بصفة اخرى واجبة كالعلم والقدرة في قوله الخ اه ذلك  
لان الصفة واحدة ذاتها محتاجة الى موصوفها فتشبه الصفاها بتوصفها التي  
صيرت باليد الله عند النزول قوله قد يكون بوسط اه ومن ادعى خلافه  
فان استغنى الخ الى صفات اخرى تسمى المتعارضة في الاستقلال بتصادمها  
على المظهر كذا في المواضع من الصفات المتعارضة في الوجود

افتراس الشئ الثاني وفي المحذور الذي هو متحد قوله او بغير الصفات اه  
بالذي يقتضيه بالذات صفة لا يخلو عن محذور بل هو متحد قوله او بغير الصفات اه  
لان يكون له صفة واحدة او لا كغيره كما في قوله او بغير الصفات اه  
المراد ان في كلامه صفة البقرة ايضا نوع مظهر وانما هو صفة واحدة  
التي هي في حاشية شئ القفايد ان كون الشئ في كذا وعدمه تحتها  
الشيئية ومما يرة الشئ في كذا لا يقتضي مفايزة لكل جز من الصفات  
الشيئية فتأمل عند النزول قوله في السماء والارض اه فلهذا من الصفات  
والمتعارف اليه قوله في كل صفة البقرة وكذا التفسير بما بالشيء اه في تفسير الخ  
بالشيئين من حيث ان احدهما ليس هو الاخر فانه لا يصدق على الكل مع جز  
انها شيئين من حيث ان احدهما كالكل ليس هو الاخر فانه لا يصدق على الكل مع جز  
مع الواحد وزيدها راس يوضح ذلك ولم يقل احد ان الجزء غير الكل الا  
صغير من الحاشية من المقولة ولم يعتبر قوله بل عدم جهالة وانما العلم الوفاة  
مع الواحد شيئين لان العشرة اسم لجميع الذوات والكل في ذم انما يركب  
لان في ذمها واحد فلو كان الواحد منها غير العشرة لكان غير نفسه لانه في العشرة  
فلو اخرج منها لكانت العشرة بدونها والواحد لو كان العشرة في ذم العشرة لكان  
الكل حاصل كلام البقرة الذي عرضت على من في الغرض بالشيئين المتعارضين  
فصدق في ما ليس منه ومقصود الشئ من كلامه الذي عرض عليه وتقرر على ما في  
حاشية شئ القفايد الخ ان كون الشئ في كذا وعدمه تحتها  
شبه المتعارف اليه قوله في كل صفة البقرة وكذا التفسير بما بالشيء اه في تفسير الخ

في رتبة الكل جزء من اجزاء حتى نعرف قديمه من قوله وانما غير حادثه بل متعديه  
 لان الحق الذي لا يتوقف على الغير عليه ان يكون قديمه بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 فاستخرج عليه قوله والقول ما قاله الامام في قوله انما غير حادثه بل متعديه بل متعديه  
 فيرد كذا الدلائل للبرهان في قوله لا بد من وجوده بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 بتعريف بالجمهور لا بد من عدم احتمال الدائم لا يفراد هو لفظ موضوع للشي  
 لانه موضوع في المود الخ. وتفسير الغرضين بغير تنكير الجمهور الذي هو قوله ان  
 في البرهان الذي هو الكلام السابق والتعريف عليه انما غير حادثه بل متعديه بل متعديه  
 مستدقة ولا يتغير منها قوله بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 انما قيد به لانه قد يوجد بدون التغير بخلاف التغير فانه لا يوجد بدون قوله  
 لوسم التغير والتعدد او التعدد فخطا بدون التغير فلا نقول بقدم الصفات  
 بل بازليتها او القول بازليتها لا يستلزم القول بقدمها او باللازمية اعم من القدم  
 وهو من الدلائل واللازمية من غير الحكم الاخص نواله ان الدلائل بالابدية  
 لم والصفات كذلك وتقدم هذا الدلائل للقيام من غير الصفات بعب  
 بلها قديمه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 حيث بان ان التغير الدلائل مع الصفات ولذا كانت بعض الصفات بهذا الواب  
 اخرج رتبة الثاني ووقف المحذور بان يقول بوجه الفرز قوله انما غير حادثه بل متعديه  
 هذا التسليم واقع في المتن بعد قوله واجبه بان لا يتم بتنازل الدلائل عن الصفات  
 مع البعض وهذا لا بد من الدلائل مع الصفات غير حادثه بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 كما في المحذور انما غير حادثه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه

وانما غير حادثه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 قوله ان يكون حادثه فحاشا له ان يكون انما غير حادثه بل متعديه بل متعديه بل متعديه  
 وهو كونه بالجمع وعلى هذا اختيار الجواب بطريق الدلائل بظاهر بان يقال لا يتم  
 الدلائل مع الصفات ولذا الصفات بعضها مع البعض ليست التعداد في الغرضين  
 الدلائل يمكن التفكاك اصداعي الدلائل مكان وزمان والصفات مع الصفات  
 مع الصفات بحيث كذلك وانها لا يمكن التفكاك بينهما ولو سلم ان الصفات قد يكون  
 التغير فلا يتم كونها قديمه ونحو الحادث لا يستلزم التقدم بل الدلائل لان الحادث  
 هو المسبوق والدلائل هو غير المسبوق والدلائل اعم من القديم والقديم اخص منه اذ تقدم  
 سمو الدلائل التام من غير ما لا يكون قايما بخلافه لا يكون قديما ولا شك ان الصفات  
 قايمة بذواتها فلا تكون قديمه لو سلم ان الدلائل قديمه فلا يتم ان القول بتقدم الصفات  
 سواء كان ذاتيا او زمانيا كونه بالجمع بل الكون انما هو في القدم الذي يخفى عدم مسوقه  
 بالغير والصفات لها قديمه زمانيا لذاتي فلا يكون كونه بالجمع ان القول بتقدم القديم مطلقا  
 كونه ذاتيا كان او زمانيا فلا يتم ذلك في الصفات بل في الذات خاصة لغيرها  
 تقوم بانفسها فان قيل فحين هذا يلزم ان لا يكون النصارى ايضا لانهم جعلوا القديس  
 الشقيقة التي ادعوا قدمها صفات مثلهم لذوات قديمه فلا يكون قول بانما غير حادثه بل متعديه  
 قديما مستدعي وان لم يحلوا الدلائل في القدمية وذات لكن انهم القول بتقدمه حيث جوزوا  
 التساوي بينهما قالوا ان اقوم العلم قد احدثت بحيد المسيح عليه السلام وتدرجت حيث ينبغي  
 نبأ سيرة بطريرك الانتراج كالجزء بالماضي بلكانية ويطرأ الاشتراك في تشرع الشمس  
 من قديمه على بطريرك النسطورية وطريرك الدنقلد الجاود ما بحيث صارا لا يفرق



الثلاثة الذرية ذات لكل منهم القول بأنها ذات وهو الهم صورا لا متقاربا  
هو لا يتصور في الصفات وانما هو في خواص الذات بل لا يصح له ان يكون  
اللزوم غير اللزوم وانما هو اللزوم دون اللزوم ومنها اللزوم والربوبية  
لزوم الشئ مع العلم بمرزومه التزم الكفر قوله لكن لهم اه قيل واغرض عليه  
اللزوم غير اللزوم ولا يخلو كقولنا باللزوم وجوابه ان لزوم الكفر لمعلوم  
كقولنا انما هو في الواقع من بلزوم الكفر لا يعلم فليس بجواب ذلك  
ان لزوم الذرية لا يستلزم اصل البديهيات على ان قولنا كما شاهد  
صدق على قولهم تثبتت الالهة فقال عبد العزيز قوله وما من الاله الا هو  
حذف قوله وما من الاله الا هو والصدق لا يتصور بقوله قد يكون الذين  
قالوا اذ الشيطان انما هو فيه قوله تعالى وما وجه الشهادة ان الله تعالى  
لا يكون غائبا عنكم الا اذا كانا ذابين ولا يخفى ان الشهادة تتم بقوله تعالى قد نزل  
نزل قالوا ان الله تعالى ثالث ثلاثة فيصح نسبة القول من الله تعالى اليهم والاعادة  
في هذه الشهادة الى قولنا وما من الاله الا هو والصدق ان الشك في  
علمه ولا يخفى وانه قد قيل عبد العزيز قوله فابن هذا لا قول النصارى المشركين  
بالذوات الثلاثة من قول اهل السنة وهو انه ذاتي واحد له صفات كمال قوله  
تعالى والاله اشهد ان لا اله الا هو وحده له صفات كمال قوله  
التركيب حقيقة الالهية وما من العلم انهم اوصاف الالهية كما خف  
تم حقيقة فلان التركيب فلو كانت قدرته الحانته له وبالله يدرك على  
الصفات فيجب ان يكون من العلم ان الله تعالى لا يتجزأ فيلزم  
قوله انما هو في الواقع من بلزوم الكفر لا يعلم فليس بجواب ذلك

في الصفات لانه قد يكون في اوصاف الصفات قوله اذ به وذلك  
من غير محفوفة الحدوث كما لا يتصور محقق بالقدم قوله هو العلم والقدم  
وصف كبر الاله وصف قوله بل هو العلم وجوده لا يدل على الشئ  
والنزاع لم يقع فيها بل انما هو مبدء الاشتقاق في العلم والقدرة وتوابعها  
من علم عبد العزيز قوله غير ذلك من العلم لا يدرى بالمواظبات ما يدرى  
قوله والنزاع لم يقع فيه بل فيما هو محمول بالاشتقاق من العلم والقدرة  
قوله والربوبية من المقدسات اه وبها انه لا دليل على هذه الصفات بالدليل  
عليه بغيره قوله بالاشتقاق لانه لم يدرى ان احدها هو لفظ  
والآخر محمول لا يصح الحمل قوله انما اراه انهم صيغ الخ بالجمع بقا في الصفات  
والدفع بانها لا تصف بالبقا او باقية لبقا والذات او بقا في صفاتها  
صغيف قوله صفات قديمة اه يعني انكم لما قلتم ان له صفات قديمة و  
والقدم هو البقي ووان البقاء صفة زائدة على ما هو موصوف به بوقايته  
والعلم مثلا صفة ذاتية على ما به بوجاه العلم صفة للعلم قائم به فيلزم قيام الخ  
النزاع البقاء بالجمع النزه هو العلم وبها ان البقاء ليس بالصفات قوله بل انما  
ارو وجود ذلك الشئ في الزمان الثاني فلم يلزم قيام الخ بالجمع قوله بل انما  
وعدم زواله وتصفية الوجود من صفات النسبة الى الزمان الثاني ووجه  
قوله بل انما هو صفة ذاتية فلم يلزم وجوده ولم يكن ثابتا في الزمان الثاني  
قوله بل انما هو صفة ذاتية فلم يلزم وجوده ولم يكن ثابتا في الزمان الثاني  
والعلم بقدرة وذلك لان الصفات ليست من الذات بل هي ما لا يدرى  
واغرض بان الصفات ليست من الذات بل هي ما لا يدرى

فكيف يكون اتحاد الذات والصفات واحدة وظاهر الى ان  
 الذات غير البقاء بالتمام بالصفات التي لم يثبت على الذات قوله  
 قوله ان لا دليل ان الصفات ليست على الذات قوله لا يتحقق  
 ان صفات الله تعالى ليست غير الذات عندكم مع بعضها لا يتحقق  
 ان الذات متصفة بالعلم والقدرة والحيوة وغير ذلك في قيام  
 صفة وجود القدرة بالذات اتحاد للصفات يلزم ان يكون القدرة  
 بالعلم والحيوة والعدم بالقدرة بالحيوة كما لا يلزم اتحاد الصفات  
 بعضها ببعض مع وجود القدرة المذكورة في صفتها متصفة بالبقاء  
 على عدم اتحادها بالبقاء ايضا فظهر ان الناس ان يقولوا يدل على  
 هذا ان عدم كبريان اتحاد الذات الى الصفات مكان قوله وانها لا  
 حق فتأمل مبدأ تزج قوله لا يتحقق لبعض صفاته من عدم الصفات  
 بعض صفات الذات ببعض مع رفع التباين بينها وبين الذات قوله  
 فظهر ان علمه ان اولها علمه على الذات المذكور هو تباينها لزم اتحاد  
 الصفات للصفات بالذات لانها ليست غير الذات فانتمت  
 عنها علمه الذات فيكون دليل الذات مع عدم العلم فانه  
 لا يلزم منه المحذور انه موجود في الصفات مع الذات كما  
 هو موجود في الوصف مع الوجود فانها ليست على الذات كما انها  
 ليست غير ذاتها على غير قوله هو نفسها ان فلو كان غير  
 الحق ما يلزم قوله واما للصفات والذات التسلسل قوله وانها  
 فوجوب البقاء

فلو كان سوال عما قوله ان لا والله تعالى ونزول ان لا يكون  
 الواحد بذاتين مختلفتين في وقت واحد فكيف البقاء قائما بذات  
 وقوله ان يكون الجواب ان العلم بذاتين مختلفتين ان يكون كل منهما  
 مستقلا بنفسه وعدم حوز قيام الحق انما هو تلك الذاتين وليس  
 من ذاتان مختلفتان بل احدهما اعني الصفقة قائم بالذات فيكون  
 البقاء قائما بذاتين مختلفتين في قيام الحركة بالحواس فيكون  
 ذاتا فلا يجوز حصول تحريك حركته واحدة وابودس هو الذي  
 قوله ان احدهما انما هو الصفقة قوله فلم يورد له وهو الذات قوله انما  
 قوله انكم ما قررتم ان البقاء والعلم نفس العلم زال تلك التباين اعني قيام  
 الحق ما يلزم لكن بردي عليه افرز وهر ان الشئ انما يوصف بصفته اذ  
 يوجد فيه باضة اشتقاقها فان شفا الوصف بصفته بالتمام  
 اذا وجد فيه القيام في البقاء اذا كان نفس العلم ان العلم متناهيا  
 كما ان العلم في ذاته ان يكون الذات في العلم ما هو قائم كما ان  
 ما هو علم وانما يكون العلم باقية ما هو علم والقدرة ظاهرة العلم  
 انما يكون باقية ما هو علم والقدرة علم قوله انما يكون عالما ان  
 العلم فلهذا ان يكون الذات كما هو عالم بالعلم فلهذا  
 بالبقاء انما كان في القدرة فلهذا قوله انما يكون انما يكون



قدرة البار محمد بن قزوين فيها اه اربعين اعداد قوله الحق في كل ما اراد  
اولا لمكان عبد العزيز قوله وانما انما قدره الله العباد او ما اراد  
قدرة العباد او قدرة الله تعالى قوله دونها اه اردون قدرة العباد  
قوله كذلك اه ان لو كان عالمية بالعلم قوله تعالى به اه واعلم انهم وان يكون  
موجود وان يكون تعالى علمه تعالى بطريق تعالى الذات لكن كلهم بها بطريق التام  
على منية الصناعات فاصل عبد العزيز قوله كى وعالمية اه لى عالمية تعالى بطريق  
تعالى الذات وعالمية بطريق لى العلم قوله فانما تماثلين اه والدم يكونا تماثلين  
قوله انما تماثلين من وجه اه وهو كونها عالمية بالعلم عبد العزيز قوله في القدم والقدم اه  
ان يكون كلهما قديسين او كلهما حادين قوله لو عودا اه كان الوجود  
الواجب قديم وخرالكن حادث عبد العزيز قوله غير متناهية اه انما بالغ فعل قوله والذاه  
ان وان تعالى هم واحد معلومات متحدة عبد العزيز قوله كونه اه ان يكون البار تعالى  
قوله مع الذهن اه اربع زهولان على علمه تعالى بالعلوم المذكور قوله عن علمه اه علمه  
قوله بل لو ما زاه ان كون العلم الواحد قايما مقام العلوم المختلفة قوله علوم غير متناهية  
وعلوم الله تعالى فبذلك يكون موصوفة للذات الله تعالى لا يكون مادية فحي ان يكون  
وجوده قائم بذات الله تعالى فاذا فرض غير متناهية كى ان يكون غير متناهية موجودا  
وهو باطل بالذات بل انما هو عبد العزيز قوله غير متناهية اه ان ما دخل تحت لاطمة العلم  
كان قسما من قوة العلم وانما هو موجودا وبقوله العلم فانه متناهية فانه

١٠  
 كما هو مستحاض في كونه موجوداً قد يتبعه ما يتبعه  
 الميزان المذكور المتبع في كونه موجوداً كما هو معلوم  
 الله تعالى انه سيوجد اوله ويوجد ما ليس بوجوده وانما  
 على التعلق اه لا على العلم المذكور قوله والمعارضه بالآيات اعم من ان  
 مخالفات الدلائل المثبتة مثبتة لخصوص ذات الواجب في هذه الالية على تقدير  
 تسليمه من غير ما وجبه الاستنباط مع ان المتور ان الحكم لا يدخل في علوم حكم  
 فخران الله على كل شيء قدراً في الله لا يدخل تحت قدرته عند عز وجل  
 المحيط الثاني في انه قد وادعوا علم ان الشيء مدم بها كالتقدير على سائر  
 الصفات من حيث العلم بكون العلم والسلك وجهه كما وجه تقدير القدرة على العلم  
 فلهذا ثبوت العلم يتوقف عليها كما ذكره في الوجه الثاني ثبوت العلم واما  
 تقديم العلم عليها فلهذا ما يجب التعليل والقدرة يتوقف تعلوها على العلم  
 العلم اما لانه معها على الحيوة التي هو المعتمد على الكل بالذات فلهذا  
 القدرة لها مدخل تام في التأثير فلهذا كل ذلك نزل نزل الذات ووصف  
 بالموثوقية في قولهم انها صفة مع ان الموثوق الحقيقة انما هو الذات فاستحق بذلك  
 التسمية على سائر الصفات ثم ان القدرة عند الله مرة تخلق تخلق انما  
 يرتب عليه وجود المقدور بالفعل فقدمه بل يوجب تقدم المقدور وتعلو  
 ما يرتب عليه وجود المقدور وهذا التعليل انما هو على وجه الاربعة فلهذا  
 انما ترتب عليه ليس لهما التعلق ووجه وهو انهما لا يرتبان

المتعلق الى ذاتها هو الكون عند ختم قايمة القدرة عندهم كل ما اراد  
 ما تقوى الكونين اشد ولا تقوى الكادش في القدرة ووصفها بالكون  
 انما يصح عندهم لهذا الماتريدي بل كوصف بها عندهم الكون فيقال فان  
 هذا الكلام من الكلام ضروري من مرفها في الباطن بل انزقوا المشهور اي  
 المشهور في باب التخليق والتشخيص عليه في باب التخليق ولكن المكنى بالكون  
 الفعل الذي هو التخييل والوجود للذات كذا في العلم فيقول المفسر ان  
 فتح قوله ان اتركه انما قد اتركه وانما تركه اتركه لكونه محال انما  
 هو لزم للذات وللخبر ان يكونه ومن اطاعة لانه قول بالذات في الشرطية به  
 الدوجب واجبة صدق اي هي لزوم الفعل لاجل الدواعي قوله ان القادر  
 اميلين ليصير منه ايجاد العالم وتركه فليس شيئا منها لازما للذات حيث يستحيل  
 عنه ولكن عند سعة هذا الحق لا شك انهم انما نقضوا انما هو الذي ينبغي  
 انما في المال التام قوله وهذا هو الكون في الفعل والترك قوله عند فلو كان  
 دواعي الفعل مشددا لكان يكون نه دواعي الترك اصله قوله الدواعي اريد دواعي الفعل  
 قوله في وجه التوجيه وفرضه عليه العلم ان من فعل قول المكنى وبانه كما موجب  
 بالذات لا فاعل بالذات ان قدرته لم يمتد بسبب افعاله يدعوه في الفعل فيكون  
 القدرة فيه بالقوة ثم يكون خروجها الى الفعل بسبب جهته لانه تعالى عنهم ثم في قدار  
 ما بفعل في لم يتغير عنه ما فعله وانما فعله لانه وخيرته وانما له يدعوه الى فعل  
 في غير وجهه هو في العلم الى سبب بعد وفعل عنه في سبب

باع وهو لا ينافي الدواعي في ان ان وفعل وانما يكون بفعل الفعل  
 انصار عنه شيئا كما وراثة لانه فيكون قد فعل لانه في فعله لم يفعل ولكنه  
 لا يلزم انه لا شيء لان الشرطية لا تتعلق بجهة خبرية فانهم ذلك انهم في خبر  
 لزوم الفعل عنه انما فيمكنه من الفعل والترك صحتها عنه في الدواعي واصل الباب  
 فبعض الصانع مع صدق المصنوع لا يتصور الا في الماتريدي في قوله  
 فاذ اشتهت صدور الكل وصدور الكل فيه بل هو اقله وظهر في يد  
 في ان يتوالت في ناقص هو في المصلحة له واعلم ان الافعال في خبرية  
 من حيث الذات لا يكون من مصلحة ومصلحة والاعمال في خبرية لم يكون  
 اعمتق في افعال الفعل واذا اعتقد في الفعل مصلحة او مصلحة ثم لا بد  
 من عمل من المصلحة وباصدق ثم لا بد من ارادة الفعل والترك في ذلك  
 فالارادة مستغرقة في المصلحة وبه في المصلحة والمصلحة في نظر الى المصلحة  
 لا عنده ومن نظر الى المصلحة في جواب عبارة عنه ومن نظر الى المصلحة في عبارة  
 في الكل وجهه فتأمل لكن في المصلحة في المصلحة في المصلحة  
 ليس في خبرية اذ في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة  
 في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة  
 ان يكون به في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة  
 في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة في المصلحة





[illegible]

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible][illegible]





تسا الكل موجود على اذ صحت الممكنات متضمنة بانها ممكنة المصحح للمقدورة ونبه الزيادة  
لا يلزم عند التوبة فيكون قلما مقدورة الله تعالى وما ورد على هذا الاستدلال ان  
استلزامه لشمول المقدرة بجميعها وازاقتضاه بعض الممكنات بشرط او مانع لا يوجب  
البعث الا فيكون بعضها داخل في المقدرة دون البعض الذي لا يوجب فيه الشرط  
او وجد فيه المانع احيانا بان هذا المانع لو كان للمكان في قبل الوجود كما ذكر في بعضها  
لتخصيص بعض شرائط التعلق وموافقه دون البعض وليس فليس وهذا الجواب صحيح لانه  
انما يتم ما ذهب اليه اهل الحق القائلين لان المقدوم ليس بشئ وانما هو من جنس لا ايجاز  
فراوده اصله ولا تخصيص قطعا فلهذا تصور اختلاف في نسبة الذات الى المقدوم  
بوجه من الوجوه وللمادة له ولا صورة كذا في المعززة والحكا في غاية  
اهل البدع والجاز ان يكون خصوصية بعض المقدومات بالنسبة المميزة ما يوجب من التعلق  
المقدرة به وعلى قانون الكمية جازان لستجه المادة كدوت محمل دون كفو على  
التقديرين لا يكون نسبة الذات الى جميع الممكنات على التوبة هذا بالتحقيق بالنسبة الى  
الجواب قيل وكذا في الدخا في وايضا لا بد من محاسن الادب لم تركها في الجواب المقدرة  
المماثلة الحقيقة ليلكون اختصاص بعضها ببعض الدخا في لدرادة التفاعل المتعار  
وضع حالها جازان يكون ذلك لا يقتضاه لنداها مقدرة على بعض الحاد في  
منها وقب اول الممكن بل انما النسبة لبعضها البعض والخاص من جهة الحقيقة فيما قبل  
قوله في الضعيف لانه لا يوجب من جهة الحقيقة قوله في الضعيف على ما سبق في الجواب  
مشكل في المواقف والسيد السند والله في التوفيق ان هذا الاستدلال على ما ذهب اليه  
من ان المقدرة في المادة دون الذات لانه لا يستلزم لالتفوق عليهم لانهم قالون

ما يكون باقتضاه بعض الممكنات بشرط او مانع فلهذا يكون نسبة الذات الى  
الممكنات على السواء اقوال في اذ منهم بان ذلك لا يقتضاه في يدير الى غير القادر في نفسه  
حيث يرجع الى حصول الشرط وارتقاء المانع وبه ما يجب تنزيه الله تعالى عنه ولو لم انه  
ليس يتبع فلهذا قيل بالشمول لان الممكن مع ذلك المانع وعدم حصول الشرط لا يوجب  
تقبل المحال فلم يبق ممكنات فيجب من حيث حصول المقدرة في اصل المانع فيقتضي  
بشرط وارتقاء مانع بدون مقتضى الواجب تنزيه الله تعالى عنه ولا يخرج المقتضى  
عن الامكان بدخوله في المحال وعلى التقديرين فلهذا قيل لشمول المقدرة للممكنات  
فيتم الاستدلال عليهم وان ارادوا انهم لا يمكنهم الاستدلال بهذا الدليل فيقول لهم  
ليسوا بما يلي شمول مقدرة الله تعالى فلهذا جابههم الى الاستدلال في ذلك فالحكم عليه  
بالضعف واولوية التمسك بالنصوص على الدليل في عبد العزيز قوله اهل البيت  
الذين هم خير خلق الله وابتداء له من المزية قوله وسائر القبايل له اذا الغلب العلم في قوله  
قوله والجواب انهم اهل البيت بطعن ان في ذلك ان ضمن هذه الاشياء في التمثل  
والكذب في غير ما يتبع بالنسبة اليه كما اذ فرضتها حكم ومصالح لا يعلمها الله هو في الجواب  
بالنسبة الى فعلنا في الواقع انما هو السقف في ملك الغير والحق في ملكه فلهذا يعرف  
في ملكه كسوف شاد قوله في نسبة الله الى النسبة الى الخلق وهو المذهب المعروف  
في ملكه كما لو سلم ان النسبة الى الخلق الى غيره منه صير قوله في يعرف  
فلهذا يعرف في على اي وجه اراد شوق قوله ولو سلم في النسبة الى الخلق في النسبة الى الخلق

فخاية ربه لا ينبغي ان يفعل لانه لا يقدر على ان يفعل والدكان لا يوجب التوجه  
بالفعل والقدرة لا يوجب التوجه لانه لا يقدر على ان يفعل والدكان لا يوجب التوجه  
قوله من صدره اه اسدور الخلق قوله نظر الى وجود الصارف اه  
الواقع شهوده ومنهم اه ان المعتزلة قوله منهم البرهان الخوازمي  
وكذا حال ابطاله كما ان البكر غير الكعبية على قوله كما عبت ان لم يكن  
له فيه من صفاته قوله ردوه مواضع اه ان كان الغرض الرد والرفع قوله  
بما يشاء مني بهذا القول لا رد عليه ما اورد فمات على البرزخ قوله  
ووصفه اه مثله على منسوخ قوله سبعة اه ان كان الردالة والردون قوله  
او سبعة اه ان اريد بالصفة ما يكون شأنه للعبث فلا حاجة الى ذكر المحصية  
ايضا وان اريد ما لا يكون شأنه فلا بد من ذكر العبث قوله ومثله اه  
رعاية المواضع قوله بل ان اللفظ اه فيكون المراد بالبقية المحصية بعبث  
ما لا يكون شأنه ولا محصية قوله المحصية المحضة اه محصية اثبات المحرقة  
ان فعل العبد انما يشتمل على المصلحة او المفسدة وكل من المصلحة هو المفسدة  
محملة اولاد في انما يشتمل على المصلحة طاعة وراضع وعلى المفسدة سفور  
وتفريط الجوارح انما يشتمل على المصلحة طاعة بل انما يكون اذا كان  
انما لا يعلم للبر يكون عشا وسفها لا يشتمل على الطاعة قوله

وان اشتمل اه من العبث والفساد الطاعة وغيره قوله ولو لم يكن له فعل  
ان اشتمل على المصلحة لا يكون طاعة لا يقال فعل الله طاعة لان  
مشملة على المصلحة فلم يثبت المحرقة بحسب مقتضى العبث بناء على ان العبث لا يفي  
للفعال الذي يرتبه تعزيره انما لا يقدر على عيش فعل العبد بدلها الم  
وذلك ان كل من صدر من ارب العبد تاثيرا في مفسدة مفسدة فلو اراد الله من خلقه  
من (فحال العبد و اراد العبد عدمه فان وقع المراد بها اجمع التوفيق  
وان لم يقع ارتفع اه وقع مراد احدها فله يكون الفرقا دراهم  
مراده بل على جواز ان يكون له تاثيرا في ليل لو كان فانه لو اراد فعلها غيره  
ما اراده الا فرقا وقع مرادها اجمع المؤثران على اثر واحد والى الجواز  
وعلى كل منهما حال فلم يكن قادرا على نفى مفسدة العبد وهذا التعديل  
من تقرر ان شاء كما لا يخفى وتقرر الجواز انما لا ينافي ان القدرة العبد تاثيرا  
والعبد خالق لافعاله وقاوع عليها ومريد لها بل انما يجمع ذلك بتاثير الله  
وقدرته وخلقته و ارادته فلم يعم شئ من المحال المذكورة وكلم  
ان لغيرته ولرادته تاثيرا خفيا ان تاثير قدرته و ارادته مزاوية  
بان لا يكون هناك مانع لغيرته و ارادته فلو كان مانع لم يقع قدرته  
ليست بشروطه فيجوز ان يكون تعالى القدرة واقعا بما يسبغ به بل منها  
فلم يحسب المؤثران على اثر واحد بل كل ما مؤثرا واحد قوله خفا و قدرته

قوله الداعي الى ان يثبت على الفل قوله ولو سلم انه ليس هو سلم ان القدرة  
 لا تشرع في الملائكة بوجه آخر هو عدم تمام فعله الذي اذا تمام يتوقف على عدم  
 تعلق القدرة انما اذا تعلق لم يتم فظهر ان معنى الوحيين كمالها من  
 البديهة واما الاخر فيثارة الى من بطلان اللازم لكن برده عليه  
 ان جوابه عندنا كما يكون من الملائكة يكون من بطلان اللازم فلا  
 وجه لنسبة الدواني الى الثاني الى ان ليس من الترتيز قوله ولو سلم انه  
 هذا التسليم فيه نظر اذ لا يخفى ان اجتماع القدرتين على مورد واحد بحيث تقع  
 في تلك المورد بينهما جميعا لا يخل منها انما يصح اذ يصح انتقاض كل منهما في  
 المرتبة التي مستقل بالدياد وذلك انما يتصور في العباد فانه اذا اصبحت  
 القادرات على حمل خشيته بالانوار وبعض كل واحد منهما في القدرة التي تحمل  
 في الحمل قدر ما يتم بقدرة الكفرية تحت تحمل الخشية بجميع القدرتين وليس واحد  
 منهما بهذا القدرة فاعلم مستقلا فلهذا من اجتماع المؤثرين السابق على  
 مؤثر واحد في الوجود او احيانا وتسمى ليس كذلك اذ ليس المؤثر بها  
 الا تعلق القدرة والادارة ولا يتصور الزيادة والتقصان فيه  
 كما ذكره العلوية في معنى الدواني في شرح العمارة العنصرية وبما ثبت  
 في صحتها كما حكم بانه وجه متين من سوانح الوقت لا ينبغي لمحقق  
 في علم على حرق قوله وفيه نظر فلو سلم ان ذلك يخل منها بل لها

بها جميعا صرح به في سابقا في قوله ما من الاضداد في الوجود  
 المذكورين في قوله كما في كلامه لا انما هو في قوله كما في قوله  
 كل ممكن فان تعلق القدرة والادارة بوجوده فوجدوا انهم يتعلق  
 لم يوجد اصلا هذا عند اهل السنة وان لم يتعلق بالقدرة والادارة  
 فوجدت بغيره البعد هذا عند المعتزلة بناء على ما ذهبوا الى ان الوجود خارجي  
 في النظر الى المحسوس ايضا لو افترضنا انهم فانهم قوله تعلق بالقدرة او الادارة  
 كون شمول القدرة بمعنى كونه قادرا على ممكن قوله نعم لو وجد احداهما  
 عند اهل السنة في الترتيز قوله فهو ممكن له بالذات او كما في العمل الاول قوله  
 او بالوسط او كما في العمل الثاني وان ذلك غير قوله انما يخلو  
 المستلزم والقدرة قوله وتسمى البوصية او المستلزم اهل الطرح على شمول  
 القدرة قوله انما يخلو البوصية او بالحق القدرة في الترتيز قوله انما يخلو  
 كما في قوله تعالى وكل شيء على قدر علمه ووجدت قوله في قوله  
 سورة الفاتحة تحت معنى انه قادر على كل ممكن او بمعنى ان كل ما يوجد فهو ممكن  
 ومنه انما هو الذات والصفات واقع بقدرة وادارة ابتداء حيث  
 لا يؤثر في الوجود وهذا بخلافه اذ ذلك مؤثر وقدرة البعد للذات المؤثر  
 اكل كل منهما مستقل بالدياد في استحقاق الكل منها في مجموعها قوله كما في قوله  
 الذي يكون مجموعها قوله نعم برده عليه هذا جواب ما في الشرح الذي انزله في  
 معنى با صمد القدرتين ولا يلزم الترجع بل ترجع للقدرة التي هي بغيره

الحمل فتع بها وتصل قدرة العبد في جنب قدرته وهذا الجواب ضعيف  
استعمل كل منهما باليد كما ذكره في الاستعمال لهذا قال نعم فتأمل  
وتصالح اه فلهذا لم يترجح بل يخرج كما بين في الشرح الاول عبد العزيز قد ردت عنه  
وهو ما ذكره الله كما اكل فشيء بها فتصل قدرة العبد عبد العزيز قد ردت عنه  
الظاهر من التبيين اي هم اهل البتة فانهم متفقون على ان لا موثر في الوجود الله  
تعالى عبد العزيز قد ردت عنه من المسلمين اه اهل العبد قد ردت عنه اه انفس الخلق قد ردت عنه اه  
اعلم ان الله عز وجل من العبد من فاعلية الواجب كما للعقل الاول والعقل الثاني  
والتثنية الثالثة واهل جبر ان ينتهي الى العاشر ونسبة جميع الموجودات اليه  
ليس منسباً المحققين منهم بل هو مذهب الكوام واما المحققون فقد ذهبوا الى انه لا موثر  
في الوجود الا الله تعالى ومفيض الوجود ومعطى الكون هو الله تعالى صرح به فيهم و  
يتخيم ان شيئاً في بعض ما يدعى عند بعض اهل الماخرين وتعمل عند مرزاخان وغيره  
فانتم في شكاية العبد وقد ذكر السيد السند ايضا في حاشية ذلك ان الحق على ما ذكره  
افضل المحققين في شرحه ان الله تعالى على الكل هو الواجب تعالى وما ذكره  
شرط فتأمل على عبد العزيز قد ردت عنه والكل قد ردت عنه والواقع في عالم الكون والوجود  
قد ردت عنه على ما ذكره اه قول عز وجل ولما دعا الى المحذبات اه كاشف في الحديده والفضاء  
منه نسب والحق في ذلك وذهب بعض اهل الماخرين الى ان الله تعالى هو الذي يهب الوجود  
انما هو اس محسوسه ويزيد في روائع العلم الكون والخلق والحوادث والصورات

الصورات حادثة على اوضاع الافلاك والكون كمركانها والصورات الواقعة  
فيها مرسومة على كينيتها القسوة والافلاك موثورة فيها وزعم بعضهم انها وحدها والصورات  
تكونه وكيف اه انفسه ينفذ القطع والقطع لا تخلف احد منها كذا ما يظهر  
التخلف فلو كان قطعاً لم تخلف فيكون كذا ما يظهر التخلف اه كما اذا تخلف الخلق  
تخلف تراعى احد هما في غاية السعادة والاخر في غاية الشقاوة ولذلك يمكن ان  
يحال على ما بينهما من التماثل في وقت الولادة لان التماثل في وقت الولادة وحده  
لا يربط بينهما فيهم بالتماثل فيما بينهم وسواء اقام اهل ان على تقيده فان اهل  
الاعتقاد في التثنية في هذه الايام لا موثر في الوجود بل هو الله تعالى وكيف ومنه علمهم  
في كينونة التثنية مع ان من علمهم ثبوتهم فكيف الاول شارة الى التثنية وبيان  
الى لطيفة توحيدهم انهم ادعوا ان الله فذلك بسيط فاجزاء متساوية والماجر  
ممكن درجته حارة او بيرة او نهائياً واصل درجة افرار دة او طرية او سائلة اه  
تلكى بما وكذا جعل بعض اهل البيت الكواكب وبعضها ممتزج وبعضها بارة كذا في خردك  
حكمت محضه ثم تحول الفلك ان كان بسيطاً فقد بطل منه انفسه كما اني اعتقد كذا  
والله بطل علم الهية اذ فناء على ان الفلك بسيط واذا بطل الهية بطل علم كواكبها  
لذاتها منية عليها وايضا رخصتها من كواكبها فمحيى من اجزاء الفلك بطل بطلها علم  
الترجى بل خرج فيجوز ذلك انما اعني بطلان علم الهية وما ترتب عليه من العلم  
المنحوت كذا في شرحه الموقفت قد ردت عنه اه انما انما انما المنحوت من كواكبها



الزما يحدت فابعد من الارض والسموات الى التوراة لا يجوز ان يكون  
او ان كان قد عرفت ان البراءة غير صحيحة بل لا بد ان ثبت صدق قوله  
فهذا جواب من قوله والافاق كلها عبد العزيز قوله لا يكون الظن انه ان صدق  
الحكمة والافاق المستفاد قوله وما يقال لم لا يكون الظن انه هذا هو الالوه تعالى  
وسلك على اثباته فهو متوض عن بعض الحيوانات كما فعل تلك البروت الحسية  
المتسوية بل قد فرجا وسر واضح المستدسمة لانه اوسع من المثلث والمخمس  
ولذلك بنينا المسدسات في كل فرع من المذود وما سواه من المضلعات  
ونبه المذكرات للمعرفة الخلاق من اهل الهندسة وكذا التكميل يتبع  
تلك البيوت ويجعل لها سدى وطمحة على تناسب هندس به لانه مع انه لا علم  
لها بما يصدر عنها وما يتخذ من الحكم بعد انزله قوله غرض الصور وهو ما  
المتصور في كل فرع من العلوم كما قال الله تعالى وحي ربك الى النبي  
ان اخذ من الجبال سيات ومن الشجر وما ينزلون ثم كل من كل الثمرات فاسلكي سبلك فلا  
تبدلي من قولك ثم المتصور ان الرض من هذا الكلام بيان ان المجتبه اخبار والوجه الثاني  
على الاول الخلو على الارض قوله فستنه اليه بالوساطة كما في القول ان شراو  
بعد ذلك كما في القول الاول قوله ان الله الظاهر انه يتولى قوله انك لا  
قوله وقد تبين ان الله بكل شئ عليم ان الله يعلم وانتم لا تعلمون عالم الغيب والبراهين  
قوله على التصديق انه لا يقدر على الرض يتوقف على التصديق بالله تعالى وصدقته  
ومع معناه العا والعاور انما لم يصدق الرسل فكيف يصدق الكتاب والنبوة

والله قد وسمي بابه تزيده لان من تصديق الرسل يتوقف على تصديق الله  
بل تصديقهم يتوقف على صدقهم ان ثبت بالبراهين بالبراهين حصل العلم بصدقهم  
ضرورة وبه حصل التصديق بكل ما افروا والتصديق بالعلم والقدرة يحصل  
بالكتاب والتصديق بالكتاب بتصديق الرسل وتصديقهم بالبراهين والبراهين يتوقف على  
انها المنع كقائمة لتوقف عليه ضرور فان من لم يصدق الله فكيف يصدق الرسل  
وان راي الغف مجزات قوله في ذلك ان ثبت صدقهم بالبراهين يتوقف  
على اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق الحكم فاذا لم يتوقف على ائبته بالكتاب  
ولذلك المذود كما ذكره في سورة الكهف عند نزوله قوله يستلزم التعلل ان العاقلة  
لا المتعقولة اذ سلمت فيه قوله وبانه ان الجوداه تزيده على ما في شرح المواقف  
انما لانهم ان الجود يستلزم التعلل كما لا شك فانه ذاتة مجردة عن تعللها للبرهان عندكم  
والعقل والنفس غير متعقولة لما في ابن ابي عمير يستلزم التعلل وان لم قلده ان الجود  
منه ضرورة متعقولة لا يجب الى عمل يعمل به انما يصح ذلك اذا افترض المانع من التعلل في المادة  
وتوابعها وهو قول جزي الخ وان سلم فلذلك ان كل ما يصح الجود يجب ظهوره بانفس ذلك ان  
ان ما بالجوته من شأن الماديات قوله ان الجود يستلزم المكان المعقولة لما تزيده ان  
مجرد قائم بذاته على ان يعمل وجده اوسع غرضه لانه يميز بين العلل في المادة والمواد  
الغريبة المانعة عن التعلل لا يجب الى عمل يعمل به في نفسه لا فاذا التعلل كان في  
وبين عاقله معصية ومنه ان لا يكون له جودا لا وذكرا ان الجود



عند الواجب قوله في بلاد قيامه قوله في بلاد كونه عليه قوله في بلاد  
 هذا جواب كونه بالذات قوله في بلاد كونه في الخارج قوله في بلاد كونه في الخارج  
 والمعلوم على تقدير كون العلم صفة ذاتية اضافة لان تلك الصفة ان كانت متعلقة بغير  
 ذات العالم كان الذات عالما بتلك الغير ويلزم التباين بين العالم والمعلوم والذات  
 الذات عالمة بنفسها فلا يلزم التباين بين العالم والمعلوم وهذا لا يجوز على كون العلم  
 كون العلم نسبة محضة فان النسبة انما تكون بين شيئين قطعا فلو لم يزل بعد الموضع  
 الجواب بالحق لا يفر داما التباين اذ هو في جميع جوابا على رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى  
 حيث العلم من متواتر الكيف وذلك لان النسبة من حيث انها صالحة لا يكون على الاشياء  
 من الاشياء متعارفة لهما من حيث انها صالحة لان يكون عالمة بشي من الاشياء متعارفة لهما  
 من حيث لان يكون معلومة بشي ما وهذا التباين ايضا يندفع بالشك في العلم في العلم  
 من التباين بين العالم والمعلوم حقيقة مستلزمة للاضافة التي هي جوهرية  
 فيما ذكرنا وقلنا في جوابه على ما نرجو ان يكون في جوابه على ما نرجو ان يكون في جوابه  
 لان العلم نسبة والنسبة لا يكون بين شيئين قطعا فلو لم يزل بعد الموضع  
 لان النسبة محال اذ لا تباين هناك والجواب ايضا كون العلم نسبة محضة في هو حقيقة  
 ذاتية نسبة في مضمون وبنية الصفة الى الذات ممكنة لان قيل وتلك الصفة  
 وبنية الصفة حقيقة في بنية العلم والمعلوم فلا يجوز ان يكونا متحدتين في ذات  
 يقتضي نسبة بينهما وبين نسبة اخرى بين العالم والممكن ان يكونا في ذات  
 نسبة بين العالم والمعلوم في ذاتهما او في ذاتهما في ذاتهما

في العلم والمعلوم بالوضوح فلا شك ان العلم نسبة محضة بين شيئين معلومة  
 لكن لا نعلم ان النسبة لا تكون بين شيئين قطعا فلو لم يزل بعد الموضع  
 هذه النسبة وكيف لا يكون كذلك وانما العلم نسبة محضة بين شيئين معلومة  
 وهو ايضا فلو لم يزل بعد الموضع فلو لم يزل بعد الموضع فلو لم يزل بعد الموضع  
 قوله التباين اذ هو في جميع جوابا على رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى  
 متعارفة لهما باقية رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى رضى  
 بالنقض في كلام السائل وليس المراد من النقص من حيث نقص علمه في ذاته بل في ذاته  
 هذا جواب قوله وانما السائل في قوله بان العلم ليس الا ان يفران العلم في ذاته في ذاته  
 بالصورة المرتبة او بنسبة الذات انما هو العلم الطاهر على الزيادة في ذاته في ذاته  
 من غير ان يتعارف الصوري فيك بل انما يتعارف اعتبار تلك العقدة بتلك وتلك  
 الصورة فقط او على سبيل الترتيب لئلا كان حاله مع ما يصدر عنه في ذاته  
 غيرك هذه الحالة في ذاتك بحال العقل مع ما يصدر عنه لئلا في غير مدافعة غير  
 فيه ولا يظن ان كونه تلك الصورة شرط في تعلل اياها فانك تعلم ذلك  
 مع انك لم تستعمل لهما وانما كان كونك محملا لتلك الصورة شرطا في حصول تلك الصورة  
 لك لئلا يكون شرط في تعلل اياها فان حصلت تلك الصورة لك لئلا يكون شرط في حصول  
 فيك حصل العقل في غير حصول فيك في مضمون ان العلم في ذاته في ذاته في ذاته  
 دون مضمون في ذاته فاذن المعلومات الذاتية لا يمكن ان يكون لها ذات حاصلة  
 من غير ان يحصل في غير ما قل اياها من غير ان يكون صفة في ذاتها في ذاته في ذاته



حوز ان اراد انه انعت رخص فلا يخفى ان ليس كذلك فقامل عبد العزيز قوله ان العلم  
 لا يميز من كون العلم الذي هو صفة واحدة ايا راعيا لادعوه وادعاه  
 ذات الله تعالى كما في ذلك الشيخ الذي تعلق به عليه السلام معلوما لما عرفت  
 استناد عبد المحل الذي هو تعلق علمه لا يوجب ان يكون عالما كما هو قول رتبة  
 من كذا زيد وبعيد من ان الترتيب البعد اذ ايتى به واثنته كثرة جدا مدعيه من كذا  
 من كونه اه لا يكون تعلق العلم قوله ان استناد آية الى راج قوله لا يوجب  
 اراد ان يوجب ولا يوجب لاسر قوله هذا ينبغي ان يستدل به ان هذا الجواب ينبغي ان يضاف  
 من النفي او تدل على كونه تعالى سواء قال انه لا يعلم ذاته او قال لا يعلم شيئا  
 اصدا بانه لو كان له علم لكان العلم بذلك العلم فينشئ وهو محال وتوزع  
 ان العلم **صفة** واحدة لها اعتبارات عقلية وهي تعلقاته وهي على وجه  
 عينه ليس من التسلسل المبيح قوله وان كان انما قام في الاول ان العلم انما هو  
 الخواص التي هي الاول لها دون ما لا يفولها اذ البرهان انما قام على الدليل  
 على الثاني بل قامت الدلالة على وجوده كنعم لكان قوله اما اولها ومثبت  
 ايضا بانه معلوم من حيث انه غير متناه في ان المجموع من حيث هو مجموع متميز عن غيره  
 بوصف لا يتناهى ومعلوم بحسب الكانت احاده غير متميزة وايضا لا يعلم  
 ان المعلوم المتميز يجب ان يكون له صفة تميز عن غيره وانما يكون كذلك  
 ان لو كان تعلقه تميزه وانما هو بغيره بالحد والنهاية وان منسوبة للوجود  
 التميز لا يخصص الحد ومن لم يكن يميز لا يكون ملابذ فخطا بسبب تعليم الحكم

كما يقال ان كل ما له صفة واحدة فهو متميز بالطرف والحد فليس ذلك ان كل متميز  
 فله طرف واحد وهو بطا كما في شرح المواقف وهو اشبه قوله كونه متميزا بالعلم  
 اما نفس التميز او صفة توجبه ولان العلم يميز عن غيره ليس هو بالعلمية او لا  
 قوله من غير المتناهي لانه من غير المتناهي ففعل واحد وادعاه كان متناهي التميز  
 قوله لا نعم ان كل متميز اه بل من معنى التميز عن غيره هو ان يعلم ان ليس ذلك الغير هو العلم  
 يتحقق في غير المتناهي فانه يعلم ان ليس من غيره ولا يشبهه فقامل عبد العزيز قوله ذلك  
 اراد ان متناهي عبد العزيز قوله كيف اه وكيف تميزه لا انفصال التناهي عبد العزيز  
 قوله وعن الثاني ما سبق اه ان العلم صفة واحدة لها تعلقات باعتبار تعلقه عبد العزيز  
 قوله واجب الوجود اه هذا الجواب مع البرهان باعتبار عكس مقتضيه وقوله ان انفصاله  
 له دليل البرهان مل عبد العزيز قوله عن التميز لانه متناهي عبد العزيز قوله ان العلم متميز اه  
 اراد ان المتناهي قوله لا يقيده تميز كل فرد اه لانه في غير المتناهي قوله ينبغي ان يستدل به  
 تقريره بانه لا يميز العلم بالجميع لا العلم باصاده وهو متميزة فقامل عبد العزيز قوله  
 اراد ان يكون التميز في قوله فليكن التميز اه ولا يميز فليكن كل واحد واحد عدم تميز العلم  
 من حيث هو كل شئ قوله استكما بالشبهة المذكورة اه وهو ما ذكره قوله ان العلم بانه ليس  
 بعالم اصلا وتلك الجواب هي لا احد قوله لا يميز تميز العلم اه وتميز العلم التميز تميز  
 ما قام به العلم وذلك لان الصفة عين الذات قوله فقامل عبد العزيز قوله العلم بانه  
 تعلق العلم يتصور بوجه كلي يدل عليه قوله فقامل عبد العزيز قوله ان العلم بانه  
 قوله فقامل عبد العزيز قوله فقامل عبد العزيز قوله فقامل عبد العزيز قوله فقامل عبد العزيز

بل قد يكون زمانيا وهو ما لا يكون بالنسبة اليه وقد لا يكون زمانيا بل  
 متوقفا على ان يتغير العلم بالواجب لم لا يكون على وجه كل غير قوله كما لا بد من ذلك  
 وكذا الحال في الجزئيات المتغيرة فان العلم بها ايضا متغير اذ قد اصبحت فيها  
 الى ان يثبت علمه الجزئيات فانها متغيرة اه واجبة عليه بان ادراكه المتشكك  
 انما يتجه الى الوجود اذ كان العلم حصول الصورة واما اذا كان اضافية  
 او صفة حقيقة ذات اضافية بدون الصورة فلذلك صفة اليها كذا ذكره السيد  
 ووافقه المدقق في التوضيح انه لا يجوز ان يكون له في ذات الجواهر اه كالحول  
 قوله تعالى اه لانه لا يجوز ان يكون له في صفة الى صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 قوله تعالى اه لانه لا يجوز ان يكون له في صفة الى صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 العلم بالجزئيات قوله تعالى اه لانه لا يجوز ان يكون له في صفة الى صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 بالنقص على الواجب ولو سلم ذلك فبذلك لم يردم الجهل والما يلزم لولم يعلم على وجه علم  
 قوله والجواب ان ليس شئ كيف ينطبق هذا الجواب على ما له الجواب حيث فيه قوله ان  
 حيث كونهما زمانية يتقومان على نفسهما فيكون قوله كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 عنده من شئها وهو قوله في قوله كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 المتغيرة والمتشككة قوله دون العملية اه ان التوابع العقلية عقلية ثبت بالادلة  
 القطعية فلا حكم فيهما حتى يتبين منها البعض بخلاف التوابع الشرعية فانها ظنية  
 حكم كذا في قوله كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 قوله بل ظاهرا كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز

ان تغير العلم يستلزم تغير الذات لان العلم اضافية وتغير الذات لا يستلزم  
 اني الذات اه لان العلم ان تغير المعلوم يستلزم تغير العلم لان العلم اضافية ذات اضافية  
 ولا يلزم من تغير اضافي الى العلم الى اصله لوانه ان العلم اضافية متناهية  
 التي ضمنها في الدليل وان اضربا انه صفة ذات اضافية متناهية المتقدمة المذكورة  
 قوله في قوله كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 يتغير قد لا يجوز ان يتغير في الصفات الموجودة المحضة والعلم من الاعتراف به كذا  
 في قوله كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 في صفة موجودة بل معلوم جاز كذا في قوله كذا في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 الظاهر ان جواب عن اصحابهم العمدة وان كان جوابا للدليل الاول انما هو  
 راجع الى انه انما يخبرهم الشك من قوله بان علم الله تعالى انهم من الله عز وجل  
 واصل هذا الجواب ان العلم ليس مستلزما له عالم لانه مبني على تغير العلم كونه  
 فان العلم بانه يدركه وبانه دقل واحد كما يصل عبد العزيز قوله في صفة كذا في المواضع وشره عبد العزيز  
 ذكره ما خذ من قول الحكماء علمه تعالى ان زمانا واقعا زمانا كعلمه ان زمانا  
 المختصة بالزمان مستعينة فانه واقع زمانا مخصوصا بخاصة في زمانا كعلمه ان زمانا  
 عنده وما حدث قبله وبعده كان ذلك في زمانا فاما علمه تعالى فلا اختصاص  
 بزمانا اصلا فلا يكون له حال ولا ماض ومستقبل فان سمات عارضة للزمان  
 ما ليس الى ما يخص بجزء من زمانا كعلمه ان زمانا كعلمه ان زمانا

وغير محتاج فوجوده اليه وغير مختص بجزء معين من اجزاء لا يتصور حقيقة ما لا يتصور  
مستقبل ما لا يتصور على عالم عندهم جميع الحوادث الجزئية وازمنها الواقتهم فيها لا يتصور  
بعضها واقع الان وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل فان العلم بها في هذه الحقائق  
يتغير بل العلم بها على متواليات من الدقائق تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وتوضيحه ان  
لما لم يكن هو وصفاة الحقيقة مكانية كان نسبة الى جميع الازمنة على سواء وليس فيها تباين  
اليه قريب وبعيد ومتوسط كذلك لم يكن هو وصفاة الحقيقة زمانية لم يتغير الزمان  
مقرب اليه بالمضي والاشتغال والاضيق بل كان نسبة الى جميع الازمنة سواء  
ما لم يورث من الدنيا الازمنة معلومة له في كل وقت وليس في علمه كان وكان يسكن  
بل حاضرة عنده فراقاتها فهو عالم بخصوصيات الجزئيات واحكامها لكن ليس  
دخول الوقت فيها بحسب اوصافها الثلاثة اذ لا تختص لها بالنسبة اليه مثل بناء العلم يكون  
ثابتا مستمرا لا يتغير اضداد العلم بالكمالات قال بعض الفضلاء وهذا قريب من ان العلم الجزئيات  
على معنى وجب كلي لا ما توهمه بعضهم من ان علمه محيط بطبائع الجزئيات واهكامها دون خصوصياتها  
وما يتعلق بها من الالوهة كقوله ما هو اليه من ان العلم بالعلية يوجب العلم بالمعلول  
فانما توهموه كما سبق اليه الدلالة نحو قوله لا يتغير العلم بالية انه بل التغير في واقع العلم  
تغيرا متواليا لا يتغير في الالوهة فانه لا يتغير ان لا يتغير استمراره قوله في هذا الجواب  
فان ثم بعد يوجب العلم بالوحدان العلم بالوحدان وسهوه ونسيانه قوله في هذا الجواب  
العلم بالوحدان العلم بالوحدان في الواجب يتبع عليه التغير نحو قوله في هذا الجواب  
ان العلم ليس بافنة او ضوئية المدعى وهو ان العلم بانه سجدت مبانة حدث فاصد

قد خدجوا بان لو تغير بتغير العلوم اه وهذه الوجوه الثلاثة كلها دالة دلالة  
 على ان العلم او بالعلم غير الإضافية لذلهم اعتبروا في الوجوه المذكورة عدم تغير العلم  
 ولا يشك ان الإضافية لا يتغير بتغير المضاف اليه فلو لم يكن العلم اضافية غير الزيادة  
 قوله زيد عن ساره اذ كان الان عن جنبه قوله فليس عن جنبه في وقوعه بل ان قوله  
 قوله فانه يصير متساويا ارجاعه لا يغير جنبه قوله بل كان متساويا له ارجاعه في قوله  
 قوله وفيما هو ان الظاهر ان قوله فانه يصير متساويا لزيد بعد ما كان متساويا له كما لا يخفى من قول  
 قوله فلهذا هذه البراهين الصريحة في ان العلم ليس بهذا الجواب لا يتم على قول من قبله  
 اضافية وفيه لفظ ساره في جمهور المعركة قوله الى الغذاء اذ العلم بدفعه فاعتقاده لا يكون  
 بدفعه وايضا لم يشترط العلم بدفعه قوله وان الإضافية الى العلم لا يكون بدفعه قوله بل  
 العلم اضافية قوله في الصورة المطابقة اه عطف على الإضافية بدفعه قوله في الصورة  
 قوله وما تشاهد ان كل العلم له ولا يخفى ان الوجه الثالث في التفسير يرجع الى الدلالة على عمل  
 السيد السند ومثل الصواب كلوا الذين ان العلم بانه عالم بانه يستقيم الجمل بانه عالم  
 بانه وقع وبالعكس وغير المعلوم في المعلوم فيشتبه في تعابر العلمين ابتداء وشبهه كما قد  
 قوله وقد اجترع في الثالث بان قيل الوقوع اعتقاد انه يستقيم علم واعتقاد انه واقع  
 جهل واجد الوقوع بالعكس فتعابر للتافرو صفيهما اعني العلمية والجهلية كتافرو صفي العلوم  
 والجهلية المعبرتين في الوجه الثالث وقد عده الامام الرازي وجوبا برهانه الكلمة  
 ولا يخفى ان الوجه الثالث في هذا التفسير الفارح الى الاول والحقيقة وان كان خافيا



زوالها و محصل علم افرد عليه بانه يلزم منه ان لا يكون الباطن  
 الدليل على ما باحوال و لوجودات الدنيا و هو محقق له تعالى عنه علوا  
 عنه العزيز قوله بالبرائيات انه غير علم بالبرائيات المتغيرة كما ذهب اليه شام من انه  
 عالم في الدليل بالحقائق و الكماليات و انما يعلم الاشياء و الاحوال بصدورها  
 قوله يتغير بغيره اه و يقول بزوالها يعلم هذا انما قوله على كلام اه اي  
 محكمه مذهب ابي الحسين قوله مستند الى القيمة اه و هذا في نفسه لا يمتنع  
 عليه عندهم و هو ان المستند الى القيمة بطريق الدجاء بغير التمسك بالمتن  
 الدقيق رصا و قد قلنا قوله في كلام و دام ثبوتها اه لان مقتضى الذات  
 لا يتطرق اليه التغير و العلم ليس مقتضى ذاته قوله على امر اه انما العلم متصل  
 بوقت توقف ثبوت الصفات و انتفاءها عليه قوله العلم متصل بالذات  
 على الذات و ذلك ان العلم متصل ممكن لانه لو كان واجبا في حكمه فيتمسك  
 تلك الصفات اه بل توقف احدها و لا بد من التوقف في تلك الصفات اه  
 بان يكون تلك الصفات و انتفاءها مقتضى ذاته قوله في كلامه ان الواجب و ذلك  
 لان الواجب في توقفه على ثبوت الصفات و انتفاءها مقتضى ذاته قوله في كلامه ان العلم متصل  
 الممكن فالواجب في توقفه على العلم متصل الممكن قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن  
 قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن  
 قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن

اليه لكونه غير عالم به و لا بد من العلم بالباطن غير محمول قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن  
 انما يقول به المثلثون قوله او بوسطه كما تقول الفلاسفة قوله في كلامه ان العلم متصل الممكن  
 كما قال الله تعالى ان ربك فعال لما يريد ان الله يفعل ما يريد فاعلم ان  
 انما قولنا ان اذا اردناه ان نقول له كمنه فيكون فاعلم ان ربك يفعل ما يريد  
 الى غير ذلك قوله لان معناه اه فيمر معناه برص بالذات قوله ان الارادة اه العلم  
 ان الارادة و المشية كلمتها عبارة عن صفة واحدة ازالة و ازالة تارة  
 عند اكثر المتكلمين و ذهب الكرامية الى ان المشية صفة واحدة ازالة و الارادة  
 صفة مستقلة بعد ارادته و ذهب المعتزلة الى انهما صفتان بارادة واحدة  
 لكن محل مرجع الطال من القولين في محبت كلمته كما في كلامه العزيز قوله في كلامه  
 المختار اه فاعلم ان هذا الوقت بين الاخبار و الارادة في الزمان و قيل في الاخبار  
 و الارادة في الحقيقة و الارادة و هو الصفة الموجبة تخصيص الموقوفات في وقت  
 دون وقت و كيفية دون كيفية و كمية دون كمية فحينئذ يكون ان ارادته في قوله في كلامه  
 سواء كان متعلقا او مجازيا قوله في كلامه ان ارادته اه ضبط قوله انما ذهب علماء  
 ان الارادة صفة له تعالى فاعلم ان قدرته و صلاته فالكرامية ذهب الى ان في  
 حوثية اليه بسلبيه ذهب اليها ابو الحسن المجازي احد قوليه زائدة على الارادة  
 بنفس الذات قول ضروري قوله بالذات قايمة بل محمل هو قول الجبائي و عند الجبائي  
 اوراق يته بذات هر غير الله تعالى و لم يذهب اليه احد و تلك الصفة اما العلم  
 بالبنظام و المحمل و هو قول الفلاسفة ان العلم بما فيه من المصلحة كان محملا

لا فعل الكان فعل عريه وهو مذهب الكبي او العلم بالشيء وهو  
 المحقق في المتزلة فمما بقي وهو انها صفة قد تميز زائدة عن الذات قائمة  
 غير العلم واللام هو مذهب بل النسبة والجماعة قوله صفة ذاتية قائمة له وطلب  
 ان الجواب لا يتوهم به انما قوله بالذات اه ارادات الله كما صرح به في الجواب  
 عبد العزيز قوله وعند الفلاس اه ويمكنها غائية قال ابن سينا الغائية هي الغاية  
 فلم الفعل كما بالكل وبما يجب ان يكون عليه الكل يكون على اصل النظام فما  
 اللون بكيفية الصواب ترتيبه وجود الكل بنفسه لثبوت الخير والوجود في الكل  
 من غير ان يثبت قصد وطلب من الدول الحق ثم قوله وفيه الكيفية فادته لغاية  
 في هذه القول لم يكن المعاص بارادته كما قال عبد العزيز قوله لغاية كما اه انما فيه  
 من المصلحة ثم قوله ومثلها اصحابنا اه تعوزه ان الضدين بينهما الى الذات  
 سواء فاختصاص احد بما بالوقوع دون الآخر او وقوعه في بعض الدورات  
 دون بعض بل يخص ظاهر الباطن للذات والرجح بلدهم والتخصيص للمخصص  
 والمخصص ليس ذاته وهو ظاهر وذات الواجبات والنسبة بينهما والادرا  
 مستند عن الذات بل هو من اصحاب الواجب فرغا عليه اليه وهو بطه فلهذا  
 ان يكون ذلك المخصص صفة للواجب كما حصل التخصيص والرجح وبلده ان يكون  
 تلك الصفة منيرة للقدرة لان نسبة القدرة الى الطرفين على السواء  
 كما يمكن ان يقع بهما هذا الضد فيكون ان يقع ذلك الضد الاخرى غير فرق بينهما  
 في مكان الوقوع بهما وايضا فثبت ان الدورات كلها سواء اذ كل ما يمكن ان

ان تقع في وقت الذرة وقع فيه بكل ان يقع قبله وهذه قد تميزت بالوقوع  
 لان الضد والتخصيص وقوعه في الوقت المميز دون غيره من الدورات  
 في تخصيصه وتخصيصه واللازم ترجيح احد المتساويين على الاخرى غير ترجيح وهو بطه فلهذا  
 له بان يكون منيرة للعلم وذلك ان العلم اما مطلقة او مخصوصة فالمطلقة نسبت  
 الى كل العلوم سواء قلده من المخرج والمخصوص فان كان بما فيه من المصلحة او بانه  
 سينو صيد في وقت كذا او لا يوجد فهو سابق على الارادة والكان الوقوع في  
 فهو تابع للوقوع وما فرغ عنه والارادة سابقة على الوقوع كما اذا اراد ان يخص  
 ان يكون فينجي فلهذا يكون على العلم مطلقة ولا مخصوصة اما فخيرتها للصفا  
 الباقية فظاهرة واما قدمها وزايدتها على الذات وقياها به فمقتضية  
 بما سبق وشيئين اليه ايضا فاما مل قوله بان تخصيص بعض الدورات بالوقوع دون  
 للقدرة والعلم قوله كاه سواء نسبة الذات اه على ان الارادة صفة قد تميز زائدة  
 على الذات قائمة به منيرة كالنظام والعلامات واي القاسم للبحر وهو الجواب  
 وهو ان مخرجه صواب الكشف عبد العزيز قوله فخير للعلم والقدرة اه يميز ان الارادة  
 فخير للعلم المطلقة والنوع المخصوصة ايضا اما فخيرتها لمطلق العلم فبان العلم نسبة  
 على الكل فخير على سواء والارادة مخرقة للبعث واما فخيرتها للنوع فبان العلم  
 بما في الشئ من المصلحة والعلم بانه ليس هو سابق على ارادة وبسببها فلهذا يكون  
 العلم بما في الشئ عنها واما العلم بوقوع الشئ فهو تابع للوقوع والارادة سابقة  
 عليه فلهذا يكون عليه فثبت منيرة الارادة للعلم مطلقة وبخصوصه فاما مل



يشكل عليهم اي الزمان فان الزمان ليس له زلزال واذ لم يكن زلزالا لم يكن في الزمان  
ان يكون للزمان زمان والجواب ان الزمان ليس موجودا خارجا بحد ذاته بل بحدوثه  
فحينئذ فيكون للزمان زمان بل هو امر وبقوم بتدريج الاشياء المتجددة فلا يلزم  
للزمان زمان وما كان هذا منسب اليه الله فلا وجه ليراده بقوله الا ان يجعل احدا  
متقدما له ليدل على انه منزه عنهم فاما عند الخرز قوله قد يتحقق اه واما كان هذا الجواب  
مدفوعا اخره من الجواب الاول وان كان متحققا ترتيبا بحيث ان يتقدم على الجواب الاول  
تجربا يسبق اه من ان القيد انما هو الواجب لذاته او المستند الى الواجب لذاته  
بطريق الذي به الذات ولذزم الذات ايم الثبوت مستحيل الذات مستحيل  
قوله في هذا الكتاب انه امر لا يشاهد بل المذكور وهو من حيث استحالة زوال القديم قوله  
بما عرفت اه ان التعلق بالعدم في حال معينة والوجود في حال اخرى باق ازل لا والله  
الذي يجب بهما انهما متحققان في كل وقت وقدرية ان من انما لا نعلم ان العقل اذا لم  
يكن اولي كان غيبا لم يكن في غير العيش كونه اولي في نفس الامر وبالجملة على الغير  
من غير ان يكون تلك الاولوية اولي بالفاعل وان كان كذلك غيبا بناء على فلو ان تعلق الفاعل  
فلا يتم استحالة في الواجب على الخرز قوله قد وراي دث اه هو هنا المرادة  
قوله بطريق الذي به ان لا يتوقف على الدادة في يلزم الدور او التسلسل وهو مستحيل  
اي بالموثر بان يكون موقوف على شرط حادث فافض عليه قوله قلنا اذ الخرز  
لما يلزم قوله وما كان كمال الدادة وجود المراد وهو قوله قوله ارادة عائدة  
انما في الواسطة كقوله في تقدير العدم وقوله في نفسه فخراراه عن قيام الحادث بحد ذاته

بحد ذاته شيئا وقوله لا يجعل في المفضل قوله على ان يثبت في ذاته بحد ذاته  
ذاتا بل هو في ذاته ليس له وجود بل هو ان لا عارض له تعلم بحد ذاته بل بحد ذاته  
الاشياء فان الجوع والعطش والزكوة والعبادة والحي والفضاء انما هي  
فيكون اتمه انما فلا يكون حكمه ان هو استحالة قيامه بنفسه في ذاته بل هو في ذاته  
فان عدم ضرورية نفسه لا يستلزم عدم ضرورية محله فان ما في قوله قد يتحقق هذا الحكم فان يكون  
هو يتحقق عدم قيامه بنفسه ضرورة بعد الخرز قوله قول الكل واه قال العقل ارادة  
هو نفس علمه بهذا النظام الكل ويسمونه غائبا في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
والذي في ذلك يكون متحققا وقد عرفت ان هذا متحقق في كل وقت وقدرية ان من انما لا نعلم ان العقل اذا لم  
قوله لان العلة العلية اه ان الواجب في العقل في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
يلزم التفسير في غاية الشدة اه اذ قد عرفت ان مرادهم باصطلاح الله تعالى هو عقل  
فان الموجودات وليس ذلك لوجود العقل بل ارادة في راسي وجعلوا ذلك متحققا في ذاته  
في ذلك النظام على ذلك لترتيب التوصل فيكون في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
الغاية هو احاطة علم الله بالكلية بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
النظام فاعلم الاول كبحنية السموات في ترتيب وجود الكل منها فيضيق الخرز والجزء  
في الكل من غير استبعاد وقد طلب به بالكلية بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
زاتنا وعلما بالاشياء هو عين ذاته ويجعلون الذات مع العلم كافي في الذي في ذلك  
عين قدرته وعين ارادته لانه هو كافي في نفسه ووليس له في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
الغنى في الوجود لان في الارادة بالكلية بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته بل هو في ذاته  
وهو غير مثل نظام جميع الموجودات اه قوله هو علم به اه انما في المصلي يشهد



قوله كيف انه وهو كونه ليس اثر الفاعل والذليل عليه هو ما ذكره في قوله كيف يكون  
 انوارته على غير اثره لو كانت انوارته السلكية في الغزير قوله وترتبه انوارته  
 من الذليل المذكور قوله ولهذا يدعى الخ عبد الغزير قوله هو ظاهره فانه يجمع  
 والصورة والناية حتى يجمع العلم لوصف صفاتها مع عدم الذنوب فيها كعبد الغزير  
 قوله وورده ان وورده اهل السنة بطريق المعارضة مع انوارته المعقولة قوله ان كل ارادة  
 في كماله رادته بعم الخائيات وبالكس فلهذا المعقولة والذليلين ويخرج من تحت  
 قوله ان كل ارادة الله له واعلم ان الشارح لم يجوز المبحث ولم يبين انه من ذهب  
 الى انبئات ومن ذهب الى انوارته الى العلم فتقول واعلم ان الادلة السمعية في الكتاب  
 والسنة قد تفرقت في وقتها انما تعالى كسبح بغير وجرت في محو نهايتها للعلم  
 الخارجه ولما كان عليها ولذا صارت من ضرورية الدين ولذا اتفقت عليها كلمة الدجاج  
 بجمع العقلاء ثم استلوا فذهب الشيخ ابو منصور الى تربية من لا كابر الخفية وهو من ذهب  
 اهل السنة وركبته الى ان السبح والبهر صفات زائدة على الذات مثل العلم والقدرة  
 وسائر الصفات وذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري وبعض اهل السنة وكل من لا يدرى السلام وبعض الخوارج  
 الى انها صفات العلم كالعلم والعلو والحق فذلك المذهب الاول لان انبئاتها  
 هو بالدليل الله السبح وهو يدعى بكونها كثر سائر الصفات فلهذا جاز ان يراها  
 في سنة العلم اذ لا يورد السبح في حق انبئاتها ولذا لو ثبت الذوق والشم  
 الخمس بل يجمع الى العلم واو لم يلقه ورد السبح بل نظر الى العقل على ان يجمع الى الصفات  
 غير انبئاتها كالقدرة والارادة والكلام على مذهب العلم واهل النظر  
 بل الذليل السمع كما يدل على شؤنها يدل على ما يربطها للعلم اليقيني ذلك قوله تعالى كسبح  
 في غير فان يجمع كل منها مع العلم بل على ما يربطها له وانما قالوا الذليل ان يراها

لما ورد العقل بها انما يدرك وعرفنا انها لا يكون بالذليل الموقوتين وعرفنا  
 لعدم الوقوف على حقيقتها فتأمل عبد الغزير قوله ما لا يدرى ولا يمكن ان يدرى  
 اعني ان كل كمال فهو مراد له قوله حيث لا يمكن ان يدرى لانه معلوم ضروري لا يشك فيه  
 قوله لا يمكن ان يدرى فلهذا جاز ان لا تدل على علمها هو صريح سائر الضروريات البينة في  
 قوله بانها صفات كماله بحيث ان يراد كل من الحيوة والمحي والبره وهو لا شك في  
 حيث ان يراد به العلم والقدرة ايضا فاعلم قوله صفات كماله انما هو  
 صفات كمالها واخبر عنها نقضاً قوله ايضاً حيث لا يمكن ان يدرى لانه معلوم ضروري لا يشك فيه  
 في كل وقتها فتأمل ان كثر من الدوافع كمالها بالقياس اليها لا يكون فانه منبئات  
 كونه انبئاتها كمالها بالبيته الى الان بل الحيوان ونفس بالبيته اليها وانشاء كثره  
 فتأمل عبد الغزير قوله يشهد بذلك ان انوارته بهذه الصفات ثلثت قوله ما ذكرنا  
 يعني ان بعض اصحابنا ممن اجتوا على انبئات السبح والبهر بانه تعالى وكل في الصفات  
 بالسبح والبهر في صفات الصفات الصفات بها اذ لا يدرى صفات السبح والبهر هو العلم  
 والبهر وانها من صفات الصفات فافهم الصفات بها فافهم صفات السبح والبهر  
 الذي هو يتوقف على صفات الصفات لانه تعالى انبئاتها في صورة مثل صفات السبح  
 لانه صفات السبح والبهر وانما صفات الصفات اذ صفات الصفات في صورة مثل صفات السبح  
 لانه صفات الصفات ولهذا لا يجمع عليه كما يجب صفات الصفات والجل والنظر والسموع والقدرة مع  
 صفات الصفات بكونها صفات الصفات ان الله والحق في انبئاتها كمالها في صفات الصفات  
 عدم ملكة لها فلهذا لم يرد السبح والبهر الصفات بها لانه تعالى انبئاتها في صفات الصفات  
 بعد صفات الصفات التي بكونها صفات الصفات هو اول المسئلة التي فيها بينا انبئاتها

ان المحل لا ينفك عن الشئ وهو موجود بل دليل بل عدم حوازه منسحق والحدود  
على العلوم والادراك المتضادة كلها المتقدمة الزاوية اذ كانت منزلة عن التعارض  
والمدة فزادته بالذات على ان سابقه عزة براه عن شرايب التفسير  
فليس هو عليه ابد او قد اطلقوا على ان تتجلى بغيره اذ ان الشئ بالذات لا يكون  
في المقدمات فقد عذرهم الله الى توجيه افرا لا يحتاج الى هذه المقدمات  
لكن لو كان يحتاج الى انها صفة كما لفرقة كما وان الطيرة ينفق منه صحتها  
استدلوا عليها بالبصر والسمع وهو صمد الله وصف الصالح للعلية فعدوهم اللطال  
عليه بعضها ثبت عليه الباقي كما ان يقال مثله على كون السواد مرئيا اما وجوده او  
كونه عرضيا او محدثا او نونا او فونه كواداو الكل بطور الوجود والله كجانه  
يصح رويته وهذا استدلال ضعيف اذ لا دليل على انه صمد كسوا من الله تبارك وتعالى  
ناقص ولا عدم وجوده ان الدليل وهو لا يدل على عدمه فزنى الدليل هذا الدليل  
ايضا موقوف على مقدمات اربع بل كل ما استدلوا عليه بانه صفة كما ان ثبت الله تعالى  
يتوقف عليها الاولى كون ذات الله تعالى بانه لها الثانية معرفة في الكل  
والثالثة بيان انها كمال بالبنية اليه تعالى والرابثة بيان وجوب كل ما هو كمال كذا قالوا  
فقال عبد العزيز في قوله طريق السيرة وهو صمد الله وصف الموصوفة الصالحة للعلية  
فعدوهم الله تعالى بعضها ثبت عليه الباقي يتوقف قوله انهم اتفقا على ان ذلك قد ثبت للثالثة  
من ان الله تعالى صمد فاما في قوله انهم اتفقا على ان ذلك قد ثبت للثالثة  
الى ان فهم العام وعاف في المظاہرات حوزة ما انشأ الله الامام اه قال الامام عليه  
السلام في خبره في اقتضاد في الاقتضا ومن قيل هذا الذي ذكره في الخبر والسمع والبصر  
في خبره في الامام الذي حصل بالذوق والشم واللمس فعدوهم اتفقا في وجود كمال خي

خلاف ذلك الذي ليس كمال من علم الراجحة كمال من اندك بانهم ولكن بالذوق  
العلم بالمعقوف من ادراكها بالذوق قال الجواب ان من المحققين من ان العلم  
بأبواب انواع الامور الحيات مع العلم والبصر والقدرة الغير هو كمال الامور  
من دون الامور التي هي متقدمة بها في الحادثة من الحماسة والملافة  
فان ذلك كمال على الله تعالى كما حوزوا ادراك البصر من غير ما يثبت  
المبصر وفطره هذا القياس دفع هذا السؤال ولا مانع منه ولكن لما لم  
الشرع الله بالمعقوف العلم والسمع والبصر على اطلاقه غيره وانما ما هو نقصان  
في الامور ان خلقه كجزء من صفة كماله تعالى كما قيل في الخبر ان الله تعالى  
والعالم فصاحب الخلد لا يتكلم باللوب ناقص وكذا البعض ناقص  
فان الشبهة فيقضي ان ثبت في حق الله تعالى في حق الموصوفين قلنا هذه امور  
يعمل على الحدوث وبنية الفناء اذ اكتب عنها نقضنا وتخرج الى امور ثابتة  
والحدوث فان العلم نقصان ثم هو محجوز الى سبب هو عزب الفناء بانه يغير  
بين الامور والامور يرجع الى زوال العلم اذ احقى او يرجع الى ذلك هو  
محتاج الى اثبات في التوحي والى جهة نقصان والموقوف على النقض  
ومعنى الشهوة طلب الشئ الملائم ولا طلب الله عند فقد للنظم دلالة انه عند قيل  
ما ليس بموجود وكل ما هو ممكن وجوده الله تعالى فهو موجود وليس الله تعالى  
شئ ما بآبوة في يكون تطلبه مشيتها وبنيته قلنا في عام تيمم هذه الامور في حق  
سواء الله تعالى كماله عزة العزير في قوله ولا يريد كماله النفس ان تراه الكف في الحسن وبعد  
موجودا الصفت كمال بالذوق فان في فانه حقيق وفيه نقصان  
وتقديره ان سبابة هذه الصفت غرضه كما ما يعلم قطعا ولم يريد بل سب



لكنه يتوهم بان هذه النوريات قد كانت في الامام الخ  
عنه عليه السلام بالحق في حيزه ان لو كانت في الامام الخ  
لا يفر ما ذكره اذا استدركت في واقعته لكن لم يفر ما هو الحق في هذه النوريات  
لم يرد بذلك وانه هذه النوريات هي خواص الرب من حيث هي في النوريات  
من حيث هي في النوريات فكيف يطعن عليه في انهم قد علموا من نصه انه يعلم  
ان امرادهم اوله ثبوت الاتفاق في الكلام واما دوام استمراره فمستبعد في كلامه  
بعد العلم من نصه ان الاتفاق عدم وقوع الكلام في كل وقت بل هو في كل وقت  
انما هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
اذ رتبته يصح اتفاق الان بها ان عدمها ليس بنقص في النوريات فانها  
يصح اتفاق الان بها ان عدمها ليس بنقص في النوريات فانها في كل وقت  
النوم لا يكون فيه نقص في النوريات بل هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
لا يكون نقصا في النوريات بل هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
ليصح اتفاقه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
وانه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
اشارة الى ان النوريات في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
تتعلقان بالعلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
كونه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
يطلق وانه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
عنه فان كان في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

فند يعلم قدم شي منها في العلم والقدرة وغيرها في الصفات وتعلقها بها في  
وتعلقها بها في جاذبة واما في الثاني فالجواب عن ذلك ان هذه النوريات  
انما هي في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
والباقي مثلا التمسك والترجي يرجع اليها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
بان هذه النوريات الواردة على طريق الشرطية في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
لا يطلق عليه التوهم وليس كذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم في التوهم  
وارجو ان هذا الكلام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
المستبعد لانهم جعلوه عبارة عما يتوقف عليه وجوده في كل وقت في كل وقت  
اشارة الى ان النوريات في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
بها وليس فيه الاستسلام المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
بغيره وليس فيه استسلام المذكور في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
ان شرط النوريات في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
بالنورانية والتوهمانية والتوهمانية والتوهمانية والتوهمانية والتوهمانية  
بتقدير المصداق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
لان يكون التوهم حقيقة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
منهم ان لفظة التوهم مشتركة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
المذهب الحق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
النفس في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
بالتوهمانية وهذا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page, is visible through the paper.



في الحقيقة اقامة الدلالة على غير محل النزاع فلهذا ينفذ عبد النبي  
 في بقاء بل هو يفتح باسمه لا بالتحديد قلت المراد بالفتح بالسورة او بحجة  
 قوله في سعادته اه اراكم الذين قولهم من غرض القرآن له كبر في الصلوة بقرائه وحسن  
 منه الجنب والمحدث والمراد بالحواس في استخراج اهل التفسير قوله لا يخفى التوفيق  
 انما مراد به انما قوله بطريق الاشتراك فان التوان لفظ مشترك بين العلم  
 وبين ضعف المحي عن وعلا ويطبق ايضا على ما يدل عليه وهو التوضيح  
 قوله من رضى له ونظن من ساقط في بعض النسخ ولعله منه بوجوه في نظم القرآن  
 في قوله في سعادته فان النزول يستلزم الاشتغال وهو عبارة عن حدوث الدلالة  
 التوفيق قوله لكن قد ينزل نزول الجسم في ان الله تعالى احدث هذه القوم والحواس  
 والاشياء المحسوسة الملك طالع تلك الحواس في قولها على محمد صلى الله عليه واله وسلم  
 فانه لم يكن تلك الحروف في السهوان بل هو انما يطلعها من السهوان الى الارض قوله في سعادته  
 هذا السؤال متعلق بقوله في المتن مكتوب في المصاحف فترى ان المكتوب في المصاحف  
 انما هو للنظر دون المعنى الذي في حاشية حروف غير معلوم ان المكتوب هو الصورة والاشكال  
 ولا كلام فيه فاللفظ هو المعنى الذي في حاشية ان المكتوب هو اللفظ  
 انما في تصوير اللفظ والمثبت فيه هو الصور ووراء المكتوب في حاشية اللفظ  
 في حاشية المكتوب اه وما عارض عليه امر صدر الدين في رسالة اثبات  
 الواجب بانه لا يلزم من كون كتابة تصوير اللفظ ان يكون المكتوب في حاشية  
 في حاشية المكتوب اه وما عارض عليه امر صدر الدين في رسالة اثبات  
 الواجب بانه لا يلزم من كون كتابة تصوير اللفظ ان يكون المكتوب في حاشية  
 في حاشية المكتوب اه وما عارض عليه امر صدر الدين في رسالة اثبات  
 الواجب بانه لا يلزم من كون كتابة تصوير اللفظ ان يكون المكتوب في حاشية

في الحقيقة اقامة الدلالة على غير محل النزاع فلهذا ينفذ عبد النبي  
 في بقاء بل هو يفتح باسمه لا بالتحديد قلت المراد بالفتح بالسورة او بحجة  
 قوله في سعادته اه اراكم الذين قولهم من غرض القرآن له كبر في الصلوة بقرائه وحسن  
 منه الجنب والمحدث والمراد بالحواس في استخراج اهل التفسير قوله لا يخفى التوفيق  
 انما مراد به انما قوله بطريق الاشتراك فان التوان لفظ مشترك بين العلم  
 وبين ضعف المحي عن وعلا ويطبق ايضا على ما يدل عليه وهو التوضيح  
 قوله من رضى له ونظن من ساقط في بعض النسخ ولعله منه بوجوه في نظم القرآن  
 في قوله في سعادته فان النزول يستلزم الاشتغال وهو عبارة عن حدوث الدلالة  
 التوفيق قوله لكن قد ينزل نزول الجسم في ان الله تعالى احدث هذه القوم والحواس  
 والاشياء المحسوسة الملك طالع تلك الحواس في قولها على محمد صلى الله عليه واله وسلم  
 فانه لم يكن تلك الحروف في السهوان بل هو انما يطلعها من السهوان الى الارض قوله في سعادته  
 هذا السؤال متعلق بقوله في المتن مكتوب في المصاحف فترى ان المكتوب في المصاحف  
 انما هو للنظر دون المعنى الذي في حاشية حروف غير معلوم ان المكتوب هو الصورة والاشكال  
 ولا كلام فيه فاللفظ هو المعنى الذي في حاشية ان المكتوب هو اللفظ  
 انما في تصوير اللفظ والمثبت فيه هو الصور ووراء المكتوب في حاشية اللفظ  
 في حاشية المكتوب اه وما عارض عليه امر صدر الدين في رسالة اثبات  
 الواجب بانه لا يلزم من كون كتابة تصوير اللفظ ان يكون المكتوب في حاشية  
 في حاشية المكتوب اه وما عارض عليه امر صدر الدين في رسالة اثبات  
 الواجب بانه لا يلزم من كون كتابة تصوير اللفظ ان يكون المكتوب في حاشية

ما جاز في حقنا من قول  
 في السؤال







[illegible]

في خلقه وبقائه المانع من التواني والالتفات في معرفة ما خلقه به الله  
 في الدنيا والبعث في الآخرة فهو قبح ولا يقلق به شيء منها فهو خارج عما ذكره  
 الحق الثالث هو محل النزاع فذهب المشاعرة الى انها شرعيان في العمل والنية  
 جهة الحسن في العمل والنية فذهب السككية الى انها شرعية في العمل والنية  
 في المعجب كما لو اجابات الشرعية والمجرات الشرعية عند التنزيه عما ذكره  
 عندهم في العقل الواجبين في نفس الامر ولذا ورد في الشرع  
 في نفس الامر ولذا ورد في الشرع غاية الامر ان العقل  
 ورد في الشرع غاية الامر ان العقل لا يتقبل يدركه فاذا ورد في الشرع  
 عن ذلك وعنه لما ترويه من اهل السنة لعنه تعالى ولا يجد شرعا فيضا في شرع  
 فمن كان واقفا على النزاع كيف يتصعب منه المادة وكيف يتقبل في شرع  
 عن الله تعالى في النفس فاما في غير الشرع في كل علم هو شرع الحق في علم الله تعالى  
 في الشرع في حق وحق في هذا الا ان العلم الذي في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى  
 في الشرع في حق وحق في هذا الا ان العلم الذي في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى  
 ان يتبين المراد بدلول اللفظ مجرد عما ياتي في ذم او ثناء من الدليل في حق الله تعالى  
 فاذا جاز وقت الاجابة ولا يضر بذلك في الشرع في حق الله تعالى في شرع الله تعالى  
 العلم في حق الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى  
 شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى  
 الذي في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى  
 العلم في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى في شرع الله تعالى



[illegible][illegible]







لهذا تسمى وازم كون الصفات والذات كقولنا معبود فخلق من غير  
- لها على الذات والذات كقولنا عبد العزيز قوله تعالى  
ارجو المنارة بنهم قوله تعالى ما من شيء الا عن عندي علم والذات  
بغيره ارجو الذات قوله تعالى ما من شيء الا عن عندي علم والذات  
صفات والذات قوله تعالى ما من شيء الا عن عندي علم والذات  
ولم يشبه الصفات الصفات بالصفات بخلاف الصفات الصفات  
خاتمة ثبت بان قوله تعالى منها السكون اء ويراد منه اللدواع والذات  
والذات قوله تعالى منها السكون والذات قوله تعالى منها السكون  
وعرفوه بانهم عرفوه بانهم عرفوه بانهم عرفوه بانهم عرفوه  
قوله تعالى منها السكون وانما خص لفظ السكون لقوله تعالى منها السكون  
بما هو حقيقة صفاته من غير صفاته من غير صفاته من غير صفاته  
قوله تعالى منها السكون بانهم عرفوه بانهم عرفوه بانهم عرفوه  
المعنى ان صفاته على الصفات التي هي صفاته من غير صفاته من غير صفاته  
والتي على الصفات والذات من غير صفاته من غير صفاته من غير صفاته  
الوقوف في اننا في هذه الصفات الزائدة على البسيط هو اننا في صفاته  
المعروفة من حيث صفاتها باقية لطف الغل والترك واننا في صفاته  
بما هو ان الصفات والذات من غير صفاته من غير صفاته من غير صفاته  
فلا تسمى الى اننا في صفاته من غير صفاته من غير صفاته من غير صفاته

[illegible]

الصفات از لياقته در صفات احسنه او از صفات حقوقيه  
 و ان اذا كانت حقيقة ذات اضافية فيجوز ان يكون  
 حقيقة قوله ولا يفتوا ان حصول المخلوقات من الله تعالى و غيرها قوله و هو  
 بوزن الكون ولو اريد ان منها قاري المانع او الملقى في السبق كما ان الله تعالى  
 المانع غير تارة الحقيقة قوله و اصبغ عنه بانه و فيه ما تشبه و ذلك ان الله  
 تعالى في نفسه و كلمه الدنبي بانه الخالق فصحة التخليق قبل ثبوت الدليل و لا يخلو  
 فما لا يزال عكس قوله سبحانه ما في السموات و قوله و هو الذي في السموات و قوله  
 عالم في الدنبي بانه سبحانه و انه بعبه فيما و اضر فيما لا يزال على مقتضى علمه و هذا  
 التفسير انما حصل في الاخبار في الدنبي و انه اعظم من ذلك في غيرها و هو ان  
 التفسير في الدنبي باعبر من نفسه و في الثاني باعتبار المخلوق محمول الدنبي في الدنبي  
 في وجوده و الثاني فانه لا بد ان يحصل فيما لا يزال فلم يكن الجواب مطابقا لموافق  
 قوله من صفات الكمال انه لا يصدق بها كيد خلقه قوله انما امرنا ان الصواب  
 قوله ان الله تعالى انما لا يصدق بها كيد خلقه قوله انما امرنا ان الصواب  
 من اهل السنة و الجماعة يدرون و يعلق وجود الاشياء بهذا المذهب و هو  
 عندهم باجواب الله تعالى و يكون في هذا الكلام عيبا في سرعة حصول المخلوق عند اجازة  
 و لا شاعة يرون ان اجاب جميع الحكومات انما هي باجواب كمن و عند شئ في الكلام  
 و من ثم لا يفتوا في صفات كمن و هو في كلامه على مخلوق و لم يكن في الكلام  
 في صفات العظمة و اعلام الملاكية بذلك و قيل انه من المذهب

40  
 كذا في حواشي البرزخية و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 بكملة از لياقته يعود الى صفته الكلام اذا لا يجزى و يعلق قوله كمن و قوله كلام قوله بانه  
 كما علم ان الله تعالى ان الكون من صفته حقيقة قايمة به تعالى بل هو اضافية الظاهر المراد  
 حقيقة ذات اضافية فيجوز فيها التبراع في التعلق قوله و ذلك ان الله تعالى ان يكون المخلوق من صفته  
 كما ان صفات قوله بانه ان الكون انما هو اضافة اضافة في الدنبي و لا يكون في الدنبي ان  
 المخلوقات از لياقته و هو بطوره و هو في الدنبي و هو في الدنبي و هو في الدنبي و هو في الدنبي  
 على ان الله تعالى قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه  
 اذ هو نسبة بين المخرج والمخرج عنه قوله و ثمانية انه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 از لياقته لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 قوله تعالى في الدنبي ان الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 لعدم الى الوجود و لا نفس الاضافة اعتمد قوله على انه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 انما في هذا قوله و خلق المخلوق انما بل غاية ما لازم منه هو وجود المخلوق في بعض  
 زمان الاثر و لا محذور فيه عند الغرض قوله قلنا انما الدليل ان الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 المتأخرة بين الكون و نفس القدرة دون القدرة المعترضة بالمرادة و قوله  
 بناء على ثبوت صفته و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه  
 بالمرادة قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه  
 من الله تعالى بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا  
 عند الغرض قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا يكون الله تعالى ان يصفه و قوله بانه لا

منه من اراد خلق الله تعالى وجب عليه المنطق والادراك والارادة والارادة والارادة  
على سبيل الجواز لا منتهى من شئ خلق من شئ لم يشأ ولم يخلق بها والقدرة على كل شئ  
على سبيل الجواز وهو الله تعالى على سبيل الوجود في كل شئ من جهة الوجود من جهة  
الجواز ولا يلزم من ايجابه كون الله تعالى من جهة الوجود من جهة الوجود  
لما بيننا ان التخليق جهة تباين القدرة كجهتها واخرى الضال الخاطئة على هذا الجواب  
بان فيه اعتراضا بان التخليق حادث لان صفات الله تعالى واصبة بالحصول  
والتخليق على ما افترده ليس واجب الحصول لله تعالى فيكون حادثا ولا نزاع للاصحة  
ان التخليق الحادث خيار للقدرة وانما النزاع في تحقيق الصفقة القدسية الحسية  
بالتخليق المتأخرة للقدرة ثم صحت تحقيقا من عنده فقال ونقول لو ان الله تعالى اراد  
لا يكون المراد بالتكوين قادرية الله تعالى بحيث يمارن ارادة وجوده وقدره  
لوقت وجوده في الدليل وهذا المعنى ليس مطلق القدرة والارادة قط ان المطلق  
اما عند جمهور المحققين فيتحقق المتأخرة واما عند المشايخ فقلدته وان لم يكن غيرا  
لذلك انما انما كنهها كنهه ليس عسى مفهومه مفهوم القدرة والارادة فيكون  
بذلك مفهوم القدرة والارادة كنهه الى ذاته تعالى فيثبت صفته قائمة بذاته تعالى  
من بعد صدور الاشياء عن الذات ولا يصح الارادة ولا تغربا التكوين هذه  
الصفقة ثم قال هذا ما يشرح لنا من تنقيح الكلام في تحقيق المقام بالهام وهو تحقيق  
الافعال وتوحيدها في المقام وقال الناضل الخيال وخفايا بالارادة التكوين هذه المعنى  
الذي قد عرفت في المقام وبهذا زعم غيره ويرتد بالاعتقال وان لم يوجد  
المعنى خيار للقدرة والارادة في انه يوصف بالموصف ايضا بل تقول هو

في الوصف بالقدرة الى القدرة فليكن والارادة لا يكون صفته انما هو غير صفته  
انما هو صفته للقدرة فان كان المحصول ليس هو المعقول بل متعلق قوله تعالى  
محصول العقل من معانيه المعقول الى العقل على قوله ومنها تقدم انتم ان الله  
على كونه صفته موجودة زاوية الى الوجود قد تعلق به مقدم باوجوده في الخارج  
الامر منه قوله تعالى كما هو في القديم والجسم لا يوصف بهذا الوصف في اول زمان صدور  
بل بعبء قد تحب والقدم بعد ما لم يكن فيكون موجودا زائدا على الذات فكذا القدم الزر  
هو التعم بل بعبء لا مجردة متطابقة والباطل ما قرنه البقاء فهو قد يسطر دليله  
بانه ان اراد بالقدم انه لا اول له في البلية فلم تكن صفته موجودة وان اراد  
صفته لاجلها للتحقق البار تعالى في هذا المعنى فسر كلام ابن سبويه استادنا في  
وقال من كلامه انه تعالى مختص بالجله ثبت وجوده لا في غير  
مختص بالجله فان تميزا فذلك يكون التعم سببا لوجوده ووجوده مدرك  
على ان هذا المعنى بعيد عن المقصد جدا والتعم يتعلق بالزمان والمكان والله اراد  
غيرها فلهذا من البيان والصور اوله في التعم والتحقق باقائه الازل والبقائه  
ما يقال من ان القدم ادراك الوجود في الخارج فضعف اذا التزم على الصفات  
لذلك ما مل قوله في ان الشهادة الظاهر ان الصفات بياضة في الشئ ولو كان الصفات  
المصدر الى المعقول ثم الى الواقع بين وبين العلم اذ هو جزاءه كامل قوله في قوله تعالى  
وقيل عن التعم وهو في الصفات لا ان التعم الى العلم على التعم قوله تعالى  
وقيل عن التعم وهو في الصفات لا ان التعم الى العلم على التعم قوله تعالى  
وهذا غير مسديد اذ لا يتوعد من التعم الى العلم على التعم قوله تعالى





عن طلبت الرواية لاجلهم لطلب الرواية المستعظم ما احدثت عليه  
من عظم اثره وكم من عز وجل حتى عند طلب الرواية ما خلد عند رتبة الولد اليه  
قولا ونحو الجبال هذا ان دعوا للرعي في ارضهم مكانا كما كانوا يتنزهون  
ذاتين خرجت من تحت ترابي تعلق لوجود الرواية بوجهه ما لا يكون من آثار  
الجبل مكانه يدركه دكا ويؤيد بالارض ثم قال فان كان الطلب للعرض للزراعة  
فيم تار وارجاب من اجزاء تلك التواتر العظيمة وان كان لغرض صيحه من غير  
اذن فليس من الله تعالى فانظر الى اعلام الله تعالى الرواية في هذا  
ارصف الجبل بطايبها وحبله دكا وكيف انفعهم ولم يزل عليهم من ثياب ذلك  
في اعظام الدم وكيف يسبح رب ملجأ اليه وقاب من اجابة تلك الكلمة على لسانه  
وقال انما اول المؤمنين ثم شئنا على اهل السنة وقال ثم تعجب من المتعجبين بالسلام  
المستبين يا اهل السنة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمة مذمبا وللذين استبرج  
بابه فانه من منصوصات شياهم ثم انشد شعرا من رواهم وقال القول ما قال  
بعض العبدات فيهم كناية سموها اسم سنة وجماعة عمر عمرى موكفة قد شبهوه  
وتخوفوا شئ النور فاستروا بالبلل كونه وارجاب اهل السنة ما نذكره من الروايات  
فكلها معتزات ورس من هذا ما يدل على كبره من وارتكاب لها وان ما ذكره من  
الروايات فقد اتى بها ما ارجاب به فقد اخطا وكنت لمذمبة وتعبا  
لعمية وان التوم لما سألوا الرواية في مرتبة اوراق خاتمة الصائفة فاصحابهم  
الله تعالى بعد ما سألوا عليه السلام وما ذكره بلقيع البارية في عهد اهل الكوفة  
باب او كطينين ذباب وما ان شئنا فخذ اجاب عنه الحق القائل او قد  
انما في الرواية من قول الله تعالى انما احببت فرقة عدل وتوكل الله ولا تقم

هم يتبعون اهل باطل حولهم فوالجورس وتون اهل الفلسفة ثم يذهبون  
جماعة يذهبون صانعة بجان بني ما رشح فندلهم بلم اصل من اهل الكوفة  
يقولوا شبهة بجلته وتخوفوا واستروا بالبلل كونه رشح عند رزق قوله كذا  
استعمل الله تشبهه على اسال لاجل قوله من فومن لكنت بزي  
حكمة فاسد القضاة فمعلقان اعتقاد قوله هذا ارا عراض الجمل في ارا  
قوله بهذا ارا لاجل ان السوال كان لاجل قوله وانما اخذتم الصائفة  
جواب عما قالوا من ان اخذ الصائفة لايهم بدل على استقامة المسؤل فمذموم  
وانما اخذتم الصائفة جواب عما قال ان اخذ الصائفة في الرواية مذكورة في الرواية  
انما ترون على الخصية دون الجائز في الرواية يعلم ان الرواية مستحجة وتروى في الرواية  
وانما يخصصهم السعدت والارام على موسى للصلب البه والارام عليه  
قوله تعالى من موسى لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
قوله عليه السلام طلب الرواية لاجل قوله لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
وما لا يجوز عليه بل طلبها لاجل قوله لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
وانما انما في السور ان لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
فليس في قوله من بها اذ المنه لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
قوله عليه السلام طلب الرواية لاجل قوله لست نرى الله بعد ما قال قوله لست نرى الله  
انهم كانوا من مني موسى عليه السلام ومصدق في انما يقولون في ذلك

هذا ما ذكره في الرواية























چیکوں ایسا بجز بیا لذن سفر ادا اور مع ایچ لائنز ایچ او ہوا

فہرست کتابت فقیر مستفید النواہ العبرت نورا و لہم اور دیت علیہ تصدیق و تفسیر مشاہد

نزلكون المجمع ملتقى باركوب ونبوت له بالمتن قوله مع ايدى سطة اه بفرع الج ونبوت

فلا تحزنه مؤسرة اذا خلعت او المنهال اذا خلعت بالخل يكون قيد المخل ورجع النزل الى العبد

يقع بعد التزقيم عطف ما لا تعلقت بالهوا فيه لم يكن قبل التزقيم فلهذا لم يرد عليه على

مورد آینه و شیشه نیز گزاف نام علی مقصد به نواز آینه داد و این کار غلط است نه نواز آینه

قوله فبقية الممنه انتم لم تكون البزور واوله فكمون المنه منها اذا كان معدوما واما

لم يكن معه مدبر من بني دارهم من فرقة الحقيقة انما ورد عليه دون مني كما فرغوا لي لالتوهم السلوة

وتمت من ذلك ما كان عليه من العلو فوطا مثل ذلك

ظننا ان هذه مرتبة مني ، وقيم التي بدون فيكون القيمة في حقيقة طلب الذكر التي

متعلق بانی علی غفرلہ قریب فیہ اللہ اہ و برکان فیہ اللہ نفس المرام اللہ و رزق اللہ علی غفر

والمؤثر والمزكّيب لدفعه فخل الجنة فيهم حواجز الكفر الغير المعمل له نولاً وهو بطل وادامك

قصة الفهرست من قبله عن لموسى بن النعمان وهو شيخ قضاة الكوفة والاشاعرة.

يحمل ما يبادر إليه من الرأى من انهم قد سقوا كذا دفعاً من الشراء من غير الفدية كمن

سچو زبان بیوں ہم ملدوب کر غیر زید و اذا کان کو اللہ صلاص ان ایضاً اخضر دینے پرست حضرت  
نزدیکی را ایک روز میں وہاں غوغائی ہوئی تھی کہ یہاں سے اسی طرف ہمارے

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الذي جاء به الحق  
والله اعلم بالصواب

و این کتب هم از آنست که در (توقیر خاندان شاهی) به پیوند شریف اربابین فراموش

التاكيد للسير في غير الموكدة حكمة فلهذا اشرنا اليها معتمدين لدنية بلدنا لتسوان قولنا في الترتيب

اگر کون الکلام انفسی لب العموم تارک و عموم السبب از حرمه منزه الی الی

المحال المحوز لا يرفع قوله والجواب ان عن الوم الاول قوله كذا ثم عموما لا يرفع

او اللبصار عام بل سوفاضارة كل المعين كما بين عليه قوله وجعلوا فيه

شركاء الحق في البرسفة ومن سمر بها ولو سلم فسلم ان كلامهم  
 لا يثبت العلم كما مر عليه قوله تعالى وسيدرك الله صاعده ولو سلم فسلم علمه في

و اما وقت بل هو متفق بعدم الروية فالرواية و لا بد من العمل عليه مع ما في

وعلیه السلام علی ربنا ربهم والوالد علی نعمها فان الغدرة اشر من حیة اذ لم یقتل

و حسب التطقين بها المكن قوله لغز الوديعه في الدنيا جميعا ان من انبها سالتهم مطاعه

عامة سلبية المحمول عن الموضوع بالهطل في العام انما هو الذي سلبية

المحمول من الموسوع فصح الدوقات ان في الدنيا والبلد غرق بعلومه ونحوه

قوله داور عليه السلام المنع الاضربا بنيت المنوع تحريمه ان قوله لا تدرك الاضربا

مصحف له تعالى ونزله لم فهو صحابة اهل بيته وصنفته بزره وبيده في يد سيدنا محمد

فكيف يصح السفر الدنيا دون اللذة <sup>تو</sup> فها يرجع الى الله <sup>ه</sup> كقصة من التوحيد

ملان الله فاته من العموم الذي هو قوله في كلماته واولها

سوره و منها دون العلمیات از ندبه فیها من القطع قوله الذی یحیی الایم کل و یرزق

الى الرواية الخمسة قوله ولما اراه من ان اللادراي هو الرواية المحصورة بالاجابة

الروية وتزاد در ان لادن نزل الى ص لا يسلطن من العالم ودمج مكره

و بعد از این که راه بدر احوال من به جنت نهای مولیاد و زینا را هم درم روزیه و موی  
منیم استلزم ایستاد ام و اندازم الشاقص لدا ذکر و ابعان الاله الدواک

و انچه



فقد نزلنا لولا العبرة به في الاعتقاديات لانه مفيد للعلماء  
والاعتقاديات في قوله ادعوا اليه صراطا مستقيما على ما في المنام لبعض الانبياء عليهم  
السلام كما مر ابراهيم عليه السلام بنوح الوعد كما قال تعالى كما تدين عن ولده قال يا بني اني ارجو  
انك انما اني اذكرك في نظر ما تروا انما كان هذا الرواية التي كانت كاتبة عن ولده يا ابي  
اخجل ما كنت تجدني انك راس من الصابرين وعلى الله ايمانكم كونه كما وادعوا صراطا مستقيما  
العلم وقوله واوصوا الى ام موسى وبعثنا ما ينزل به الملك على الانبياء عليهم السلام فان  
المراد بقوله وبعثنا رسول الله الملك كما ينهم من كلام الشيطان المراد بالوحي الذي دون  
الروح دون المراد به الانبياء كما ذكر قوله بعض المفسرين كان الوحي والنبيا والنبوة  
انما كان كلام الرسل كلام الله تعالى لقوله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي فقام  
قوله في الرواية ان قال بعض النفا مثل فخرية من الرواية اعلم انه قد شبه ان لم يزل  
عليه السلام قد رآني في صورة ديد رادون راء في تلك الصورة فقد راء  
رواية حقيقة ليس من جنس غلط الخس ولو قلنا انه راء ما صحت فان الملك والحي  
موتة على افتراء ابي بن شوسم كما ان لنا بديل ثوبا كبروهم ابا بن شوسم  
الدين وما رآني ابراهيم عليه السلام في صورته الا صليته الله فاتم النبيا  
صلوة الله عليه وعلى اله اجمعين ولا تترتب ان الانبياء يرون جبريل ولا ملكه في  
وان كان على غير شكله وقد ثبت في الحديث ان ايات تنوع ان اربى كما  
تجلى للمؤمنين في الوحي فملم يسجد واسما مائة تجلى في غير صورة عموه بهائم فملم  
اليهم في اذن صورة فاكملوا له ساجدين فملم سجدوا المعدادات ان غير الملك  
يجوز شكله فاقول لا يسجد ان يكون رويته ربا جلا وعلى في صورة عموه بهائم  
لذا ان المقدس وفي راءه كما في التوراة البدر والذرة راء بهائم كانه حقيقة

ومن رآني مديا سبعة فاطلج الرواية عليه السلام في المنام  
والاعتقاديات في قوله ادعوا اليه صراطا مستقيما على ما في المنام لبعض الانبياء عليهم  
السلام كما مر ابراهيم عليه السلام بنوح الوعد كما قال تعالى كما تدين عن ولده قال يا بني اني ارجو  
انك انما اني اذكرك في نظر ما تروا انما كان هذا الرواية التي كانت كاتبة عن ولده يا ابي  
اخجل ما كنت تجدني انك راس من الصابرين وعلى الله ايمانكم كونه كما وادعوا صراطا مستقيما  
العلم وقوله واوصوا الى ام موسى وبعثنا ما ينزل به الملك على الانبياء عليهم السلام فان  
المراد بقوله وبعثنا رسول الله الملك كما ينهم من كلام الشيطان المراد بالوحي الذي دون  
الروح دون المراد به الانبياء كما ذكر قوله بعض المفسرين كان الوحي والنبيا والنبوة  
انما كان كلام الرسل كلام الله تعالى لقوله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي فقام  
قوله في الرواية ان قال بعض النفا مثل فخرية من الرواية اعلم انه قد شبه ان لم يزل  
عليه السلام قد رآني في صورة ديد رادون راء في تلك الصورة فقد راء  
رواية حقيقة ليس من جنس غلط الخس ولو قلنا انه راء ما صحت فان الملك والحي  
موتة على افتراء ابي بن شوسم كما ان لنا بديل ثوبا كبروهم ابا بن شوسم  
الدين وما رآني ابراهيم عليه السلام في صورته الا صليته الله فاتم النبيا  
صلوة الله عليه وعلى اله اجمعين ولا تترتب ان الانبياء يرون جبريل ولا ملكه في  
وان كان على غير شكله وقد ثبت في الحديث ان ايات تنوع ان اربى كما  
تجلى للمؤمنين في الوحي فملم يسجد واسما مائة تجلى في غير صورة عموه بهائم فملم  
اليهم في اذن صورة فاكملوا له ساجدين فملم سجدوا المعدادات ان غير الملك  
يجوز شكله فاقول لا يسجد ان يكون رويته ربا جلا وعلى في صورة عموه بهائم  
لذا ان المقدس وفي راءه كما في التوراة البدر والذرة راء بهائم كانه حقيقة

[illegible][illegible]



وَلَا يَكُنْ لَهُ أَنْ رُبَّمَا إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ بِغَيْرِ التَّصَدِيقِ بِنَيْتِهِ تَكْلُفًا  
يُحْتَضَرُ الدَّلِيلَ وَبِهِ يَنْفُذُ الدُّعَاءُ الْمَذْكُورُ بِالْبَدَلِ عَلَى تَرْجُوهُ وَاحِدًا لِيَقْبَلَهُ  
نَحْنُ قَوْلُهُ وَقَدْ هَرَدَ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى مَجْتَمَعَةِ الدَّاتِ بِغَيْرِ الْعِلْمِ بِنَيْتِهِ  
وَعِلْمُ قَادِرٍ وَدَانٍ وَاحِدًا لِي لَا يَرَى شَيْئًا لِي لَا يَدْرِي قَبْلَهُ بِرَبِّهِ يَجْعَلُ عَدَمَ  
أَنَّهُ خَالٍ وَرَأْيُ لَيْسَ عَلَى مَجْتَمَعَةِ الدَّاتِ لَأَنَّهُ لَا يَلْعَلُ وَاحِدًا هُنَاكَ الدَّاتِ بِغَيْرِ  
قَوْلِهِ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْخَبَرِ عِدَّةُ الْخَبَرِ قَوْلُهُ وَهَذَا أَدْرَكَ الْجَلِيلُ  
لَيْسَ بِالْعِلْمِ مِنْ بَيْنِ لَقُورِ الشَّرْكَاءِ خَالِ التَّوَلَّى لِقَبُولِهِ فِي بَيَانِ التَّوَصُّيَةِ وَنُفُورِ الشَّرْكَاءِ  
الدَّلِيلُ وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ مِنْ بَيْنِ لَقُورِ الشَّرْكَاءِ فِيهِ مَا أَصْبَحَ إِلَى الدَّلِيلِ قَوْلُهُ مَا لَعَلَّاهُ  
مِنَ الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ وَالْمَخْفَاتِ وَالسُّلُوبِ وَالصَّغَاتِ قَوْلُهُ مَجْتَمَعَةِ الشَّرْكَاءِ أَيْ شَرِكَائِهِ  
لَقُورِ الشَّرْكَاءِ فِيهِ قَوْلُهُ وَمَا قَالَهُ فِيهِ جَوَابُ الْبَيَانِ أَنَّ لَنَا نَحْنُ أَيْ خَبَرُ خَفِيفٍ بِكُلِّ مَخْضَرٍ  
وَاحِدٍ مَجْتَمَعَةِ التَّقْدِيرِ فَمِنْ بَيْنِ الْمَرَادِ مِنْهُمْ لَأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَمَعْلُومَاتُهُمْ لَهُ  
فَيُزِيلُ أَنْ يَلْعَلُ مَا أَفَارَقَ مِنْ بَيْنِهِ أَنْ يَلْعَلُ حَقِيقَةً قَوْلُهُ وَلَيْسَ بِهِ أَدْرَكَ الْجَلِيلُ  
الْعِلْمُ وَحَقِيقَتُهُ لَأَنَّهُ خَبَرُ شَرِّ الْخَبَرِ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ  
قَوْلُهُ أَوْ لَدُنْهُ لَأَنَّهُ كَيْفَ فِي حَقِيقَةِ الْوَلَدِ وَبَيْنَا عَلَيْهِ اقْتِنَاعُ الْعِلْمِ فِيهِ لَأَنَّهُ  
أَنَا بِحَيْثُ كَيْدًا وَرِسْمًا فَلَوْ كَانَ بِالْكَدِّ لَزِمَ التَّوَكُّلُ فِي حَقِيقَتِهِ وَقَدْ خُفِّضَ لَدُنْهُ كَيْدُ خَيْبِهَا  
وَلَوْ كَانَ بِالرَّسْمِ فَلَمْ يَلْعَلُ حَقِيقَتُهُ إِذَا رَسَمَ لَدُنْهُ حَقِيقَتُهُ قَوْلُهُ وَهَذَا الْبَيَانُ وَهِيَ  
بِهِ يَلْعَلُ حَقِيقَتُهُ أَمْ لَا قَوْلُهُ يَلْعَلُ إِلَى خَبَرِهِ مِنْ الْخَبَرِ قَوْلُهُ رَوَى ذَلِكَ الْقَوْلُ  
لَهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَيْسَ بِهِ الْوُجُودُ قَوْلُهُ وَذَلِكَ أَدْرَكَ الْجَلِيلُ قَوْلُهُ بِرَبِّهِ  
عَالِي الْحِكْمِ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ  
حَيْثُ كَانَ وَكَيْفَ كَانَ بِرَبِّهِ كَيْفَ الْخَبَرُ وَهَذَا مَا التَّوَكُّلُ عَلَيْهِ كَثَرَتْ لَيْسَ وَادْرَكَ لَيْسَ وَادْرَكَ

وَلَا يَكُنْ لَهُ أَنْ رُبَّمَا إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ بِغَيْرِ التَّصَدِيقِ بِنَيْتِهِ تَكْلُفًا

وَلَا يَكُنْ لَهُ أَنْ رُبَّمَا إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ بِغَيْرِ التَّصَدِيقِ بِنَيْتِهِ تَكْلُفًا  
يُحْتَضَرُ الدَّلِيلَ وَبِهِ يَنْفُذُ الدُّعَاءُ الْمَذْكُورُ بِالْبَدَلِ عَلَى تَرْجُوهُ وَاحِدًا لِيَقْبَلَهُ  
نَحْنُ قَوْلُهُ وَقَدْ هَرَدَ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى مَجْتَمَعَةِ الدَّاتِ بِغَيْرِ الْعِلْمِ بِنَيْتِهِ  
وَعِلْمُ قَادِرٍ وَدَانٍ وَاحِدًا لِي لَا يَرَى شَيْئًا لِي لَا يَدْرِي قَبْلَهُ بِرَبِّهِ يَجْعَلُ عَدَمَ  
أَنَّهُ خَالٍ وَرَأْيُ لَيْسَ عَلَى مَجْتَمَعَةِ الدَّاتِ لَأَنَّهُ لَا يَلْعَلُ وَاحِدًا هُنَاكَ الدَّاتِ بِغَيْرِ  
قَوْلِهِ قَدْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْخَبَرِ عِدَّةُ الْخَبَرِ قَوْلُهُ وَهَذَا أَدْرَكَ الْجَلِيلُ  
لَيْسَ بِالْعِلْمِ مِنْ بَيْنِ لَقُورِ الشَّرْكَاءِ خَالِ التَّوَلَّى لِقَبُولِهِ فِي بَيَانِ التَّوَصُّيَةِ وَنُفُورِ الشَّرْكَاءِ  
الدَّلِيلُ وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ مِنْ بَيْنِ لَقُورِ الشَّرْكَاءِ فِيهِ مَا أَصْبَحَ إِلَى الدَّلِيلِ قَوْلُهُ مَا لَعَلَّاهُ  
مِنَ الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ وَالْمَخْفَاتِ وَالسُّلُوبِ وَالصَّغَاتِ قَوْلُهُ مَجْتَمَعَةِ الشَّرْكَاءِ أَيْ شَرِكَائِهِ  
لَقُورِ الشَّرْكَاءِ فِيهِ قَوْلُهُ وَمَا قَالَهُ فِيهِ جَوَابُ الْبَيَانِ أَنَّ لَنَا نَحْنُ أَيْ خَبَرُ خَفِيفٍ بِكُلِّ مَخْضَرٍ  
وَاحِدٍ مَجْتَمَعَةِ التَّقْدِيرِ فَمِنْ بَيْنِ الْمَرَادِ مِنْهُمْ لَأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَمَعْلُومَاتُهُمْ لَهُ  
فَيُزِيلُ أَنْ يَلْعَلُ مَا أَفَارَقَ مِنْ بَيْنِهِ أَنْ يَلْعَلُ حَقِيقَةً قَوْلُهُ وَلَيْسَ بِهِ أَدْرَكَ الْجَلِيلُ  
الْعِلْمُ وَحَقِيقَتُهُ لَأَنَّهُ خَبَرُ شَرِّ الْخَبَرِ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ  
قَوْلُهُ أَوْ لَدُنْهُ لَأَنَّهُ كَيْفَ فِي حَقِيقَةِ الْوَلَدِ وَبَيْنَا عَلَيْهِ اقْتِنَاعُ الْعِلْمِ فِيهِ لَأَنَّهُ  
أَنَا بِحَيْثُ كَيْدًا وَرِسْمًا فَلَوْ كَانَ بِالْكَدِّ لَزِمَ التَّوَكُّلُ فِي حَقِيقَتِهِ وَقَدْ خُفِّضَ لَدُنْهُ كَيْدُ خَيْبِهَا  
وَلَوْ كَانَ بِالرَّسْمِ فَلَمْ يَلْعَلُ حَقِيقَتُهُ إِذَا رَسَمَ لَدُنْهُ حَقِيقَتُهُ قَوْلُهُ وَهَذَا الْبَيَانُ وَهِيَ  
بِهِ يَلْعَلُ حَقِيقَتُهُ أَمْ لَا قَوْلُهُ يَلْعَلُ إِلَى خَبَرِهِ مِنْ الْخَبَرِ قَوْلُهُ رَوَى ذَلِكَ الْقَوْلُ  
لَهُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَيْسَ بِهِ الْوُجُودُ قَوْلُهُ وَذَلِكَ أَدْرَكَ الْجَلِيلُ قَوْلُهُ بِرَبِّهِ  
عَالِي الْحِكْمِ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ الْخَبَرُ  
حَيْثُ كَانَ وَكَيْفَ كَانَ بِرَبِّهِ كَيْفَ الْخَبَرُ وَهَذَا مَا التَّوَكُّلُ عَلَيْهِ كَثَرَتْ لَيْسَ وَادْرَكَ لَيْسَ وَادْرَكَ

وَلَا يَكُنْ لَهُ أَنْ رُبَّمَا إِلَى الْعِلْمِ بِالْوُجُودِ بِغَيْرِ التَّصَدِيقِ بِنَيْتِهِ تَكْلُفًا





